

Distr.: General
30 April 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

البلاغات التي أحالها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والحالات التي درسها، والملاحظات التي أدلى بها، والأنشطة الأخرى التي اضطلع بها*

الدورة 123** (15-19 شباط/فبراير 2021)

أولاً- البلاغات

- 1- في الفترة الممتدة بين 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020 و19 شباط/فبراير 2021، أحال الفريق العامل 34 حالة في إطار إجراءاته العاجلة إلى الكامبيرون (2)، والصين (1)، ومصر (5)، والهند (1)، وإيران (جمهورية - الإسلامية) (1)، والعراق (1)، وباكستان (11)، وقطر (1)، والمملكة العربية السعودية (4)، وتركيا (1)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (2)، وأوزبكستان (3)، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (1).
- 2- وقرر الفريق العامل، في دورته 123 المعقودة في الفترة من 15 إلى 19 شباط/فبراير 2021، أن يحيل 205 حالات اختفاء قسري أبلغ عنها حديثاً إلى أفغانستان (2)، وبنغلاديش (2)، وبوروندي (12)، والصين (8)، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (2)، ومصر (5)، وإيران (جمهورية - الإسلامية) (1)، والعراق (3)، وميانمار (14)، ونيبال (1)، وباكستان (77)، والاتحاد الروسي (2)، والمملكة العربية السعودية (3)، وسري لانكا (36)، والجمهورية العربية السورية (33)، والإمارات العربية المتحدة (2)، واليمن (1).
- 3- وقرر الفريق العامل أيضاً إحالة 11 حالة أبلغ عنها حديثاً تتعلق بانتهاكات تتساوى والاختفاء القسري يُدعى أن جهات غير حكومية ارتكبتها في ليبيا (1) واليمن (10).
- 4- ووضح الفريق العامل أيضاً 51 حالة تخص بيلاروس (1)، والكامبيرون (1)، ومصر (3)، وليبيا (1)، وباكستان (29)، والفلبين (12)، والمملكة العربية السعودية (2)، والجمهورية العربية السورية (1)، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (1). ووضح ما مجموعه 32 حالة استناداً إلى معلومات قدمتها الحكومات، و19 حالة استناداً إلى معلومات قدمتها مصادر أخرى.

* استُسخنت مرفقات هذه الوثيقة كما وردت، وباللغات التي قُدمت بها فقط.

** نظراً للقيود المفروضة على السفر بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، اجتمع الفريق العامل عن طريق التداول بالفيديو.



5- وفي الفترة ما بين 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020 و19 شباط/فبراير 2021، أحال الفريق العامل 52 بلاغاً بمعنية آليات إجراءات خاصة أخرى. وتألّفت البلاغات من ثلاث رسائل تدخل فوري موجهة إلى الهند (1)، وباكستان (1)، وسري لانكا (1)؛ و12 نداء عاجلاً مشتركاً إلى ألبانيا (1)، وأرمينيا (1)، وأذربيجان (1)، والكاميرون (1)، ومصر (1)، وإيران (جمهورية - الإسلامية) (2)، والعراق (1)، وميانمار (1)، وبنما (1)، والاتحاد الروسي (1)، وتركيا (1)؛ و34 رسالة ادعاء مشتركة، إلى كمبوديا (1)، والصين (1)، وكولومبيا (1)، وجزر القمر (1)، وكوت ديفوار (1)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (1)، ومصر (2)، وإندونيسيا (1)، والعراق (1)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (2)، ومدغشقر (1)، والمكسيك (1)، وميانمار (1)، وباكستان (1)، وباراغواي (1)، وبيرو (2)، والاتحاد الروسي (1)، وسري لانكا (1)، والجمهورية العربية السورية (2)، وتايلاند (1)، وتونس (1)، وتركمانستان (1)، وأوكرانيا (1)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (2)، وأوزبكستان (1)، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (1)، وفييت نام (1)، وكذلك إلى "جهات فاعلة أخرى" (الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية وسلطات الأمر الواقع في صنعاء) (2)، وثلاث "رسائل أخرى"، إلى المكسيك (2)، والمملكة العربية السعودية (1)⁽¹⁾.

6- واستعرض الفريق العامل واعتمد، في دورته، ثلاثة ادعاءات عامة تتعلق بكولومبيا والمكسيك والجمهورية العربية السورية (انظر المرفق الثاني). ونظم مناقشات مواضيعية بشأن أساليب عمله وبشأن تقريره المواضيعي المقبل عن حالات الاختفاء القسري التي تحدث في سياق عمليات النقل خارج الحدود الإقليمية، وعن تعليق عام متوخى على المادة 7 من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

7- وترد في المرفق الرابع القائمة الكاملة للنشرات الصحفية والبيانات الصادرة عن الفريق العامل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانياً - الأنشطة الأخرى

8- عقد الفريق العامل، خلال دورته، اجتماعات إلكترونية مع أقارب المختفين ومع منظمات غير حكومية معنية بهذه المسألة.

9- وعقد الفريق العامل، خلال دورته أيضاً، اجتماعاً إلكترونياً مع ممثلي حكومتي الجزائر واليابان واجتماعات ثنائية غير رسمية مع ممثلي حكومات أخرى.

10- وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، نظم الفريق العامل، بمعنية اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب واللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، حلقة دراسية شبكية بشأن حالة الاختفاء القسري في أفريقيا، وذلك خلال الدورة العادية السابعة والستين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

11- وترد في المرفق الخامس قائمة بالأنشطة الأخرى التي اضطلع بها الفريق العامل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(1) يحيل الفريق العامل رسائل تدخل فوري في حالات التهريب أو الاضطهاد أو الانتقام من أقارب المختفين أو الشهود أو أعضاء المنظمات المعنية. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون انتهاكات حقوق الإنسان السابقة موضوع رسائل ادعاء؛ ويمكن أن تكون الانتهاكات المستمرة أو المحتملة لحقوق الإنسان موضوع نداءات عاجلة؛ وتصنف الشواغل المتعلقة بمشاريع القوانين، والقوانين، والسياسات، والممارسات، التي لا تمتثل القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان على أنها "رسائل أخرى". ويُعلن عن هذه البلاغات بعد 60 يوماً من إحالتها إلى الدولة، إلى جانب الردود الواردة من الحكومة، وهي متاحة بالنقر على الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>.

ثالثاً - المعلومات المتعلقة بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في الدول التي استعرضها الفريق العامل خلال الدورة

أفغانستان

إجراء عادي

12- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادية، حالتين اثنتين تتعلقان بالشخصين التاليين اسمهما:

- (أ) مواطن أفغاني يُدعى أن الشرطة احتجزته في غزنة في 2 شباط/فبراير 2017؛
 (ب) مواطن أفغاني يُدعى أن الشرطة اعتقلته من منزله في قندهار في 1 شباط/فبراير 2017.

ألبانيا

نداء عاجل مشترك

13- في 30 كانون الأول/ديسمبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعية آليات إجراءات خاصة أخرى، نداءً عاجلاً بشأن مواطن تركي يقال إنه على وشك أن ينقل من ألبانيا إلى تركيا وقد يتعرض خلال نقله لخطر الاختفاء القسري.

أرمينيا

نداء عاجل مشترك

- 14- في 7 كانون الأول/ديسمبر 2020، أحال الفريق العامل إلى الحكومة، بمعية آليات إجراءات خاصة أخرى، نداءً عاجلاً بشأن جملة أمور منها حالات اختفاء قسري أثناء النزاع المسلح في منطقة النزاع في ناغورنو - كاراباخ وحولها. وأحيلت رسالة إلى حكومة أذربيجان تعرب عن شواغل مماثلة.
 15- وفي 22 شباط/فبراير 2021، قدمت الحكومة رداً على النداء العاجل.

أذربيجان

نداء عاجل مشترك

- 16- في 7 كانون الأول/ديسمبر 2020، أحال الفريق العامل إلى الحكومة، بمعية آليات إجراءات خاصة أخرى، نداءً عاجلاً بشأن جملة أمور منها حالات اختفاء قسري أثناء النزاع المسلح في منطقة النزاع في ناغورنو - كاراباخ وحولها. وأحيلت رسالة إلى حكومة أرمينيا تعرب عن شواغل مماثلة.
 17- وفي 5 كانون الثاني/يناير 2021، قدمت الحكومة رداً على النداء العاجل.

بنغلاديش

إجراء عادي

18- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، حالتين اثنتين تتعلقان بالشخصين التاليين اسمهما:

(أ) محمد مرشد الإسلام، الذي يُدعى أنه اختطف من شوارع في طاهرپور في 19 نيسان/أبريل 2017 على أيدي أفراد من كتية العمل السريع؛

(ب) عبد القدوس محمد، الذي يُدعى أنه اختطف من شوارع بغمارا في 6 نيسان/أبريل 2017 على أيدي أفراد من كتية العمل السريع.

بيلاروس

توضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

19- بناء على المعلومات التي قدمتها الحكومة ومصادر أخرى، قرر الفريق العامل توضيح حالة ماريا كاليسنيكايفا التي يقال إنها محتجزة في السجن رقم 8 في مينسك.

بوروندي

إجراء عادي

20- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، 12 حالة (انظر المرفق الأول).

كمبوديا

رسالة ادعاء مشتركة

21- في 11 كانون الأول/ديسمبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعية آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء بشأن الاختفاء القسري المزعوم لعضو من المعارضة السياسية التايلندية اختفى في كمبوديا، والاعتقال المزعوم لمواطن مكسيكي وتركي في كمبوديا، واختفائه القسري، وإبعاده لاحقاً إلى تركيا. وأُرسلت رسائل مماثلة إلى تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام، تحتوي على ادعاءات عن دول تتسق عمليات احتجاج خارج الحدود الإقليمية في المنطقة أو تساعد عليها أو تقبلها ضمناً.

الكاميرون

إجراء عاجل

22- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العاجل، حالتين اثنتين تتعلقان بنغو إرنست موفا وموكوبي أونوري، وهما مواطنان كاميرونيان اختطفهما عناصر من الأمن الوطني في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 أمام منزل الأخير.

توضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

23- استناداً إلى المعلومات التي قدمتها المصادر، قرر الفريق العامل توضيح حالة نجوكا كينغسلي فوموموي، التي طبقت عليها سابقاً قاعدة الأشهر الستة. والسيد نجوكا محتجز في سجن كوندنغوي المركزي في ياوندي.

نداء عاجل مشترك

24- في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعية آليات إجراءات خاصة أخرى، نداء عاجلاً بشأن ادعاءات فرض قيود على الحق في حرية التجمع السلمي والإفراط في استخدام القوة أثناء المظاهرات السلمية في 22 أيلول/سبتمبر 2020.

الصين

إجراء عاجل

25- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العاجل، حالة واحدة بشأن تشانغ وبينغ، وهو مواطن صيني يُدعى أن قوات مكتب الأمن العام في مدينة باوجي اعتقلته في منزله في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

إجراء عادي

26- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، ثماني حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) تنزين شويغيل، الذي يُدعى أن الشرطة اعتقلته في آذار/مارس 2018 في مطار لاسا غونغكار؛

(ب) أبودوكيريمو أبودوروسولي، وهو مواطن صيني من إثنية الإيغور يُدعى أن أفراداً من الشرطة المحلية اعتقلوه في أيار/مايو 2017 في كاشي؛

(ج) موليدان مايماتي، وهي مواطنة صينية من إثنية الإيغور يُدعى أن أفراداً من الشرطة المحلية اعتقلوها في أيار/مايو 2017 في كاشي؛

(د) آيكيباير ووشووير، وهو مواطن صيني من إثنية الإيغور يُدعى أن أفراداً من الشرطة المحلية اعتقلوه في أيار/مايو 2017 في بلدة وينسو؛

(هـ) أبولاتي مويريمو، وهي مواطنة صينية من إثنية الإيغور يُدعى أن أفراداً من الشرطة المحلية اعتقلوها في 15 نيسان/أبريل 2017 في كُشغار؛

(و) توريبو توهيتي، وهو مواطن صيني من إثنية الإيغور يُدعى أن أفراداً من الشرطة المحلية اعتقلوه في بداية عام 2017 في أرسيلانباغ؛

(ز) روزينيازي توريبو، وهو مواطن صيني من إثنية الإيغور يُدعى أن أفراداً من الشرطة المحلية اعتقلوه في بداية عام 2017 في أرسيلانباغ؛

(ح) يُوويرنيزاي، وهي مواطنة صينية من إثنية الإيغور يُدعى أن أفراداً من الشرطة المحلية اعتقلوها في بداية عام 2016 في أرسيلانباغ.

المعلومات المقدمة من المصادر

27- قدمت المصادر معلومات عن أربع حالات لم توضّح بعد، لكن هذه المعلومات اعتُبرت غير كافية لتوضيحها.

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

28- في 14 كانون الثاني/يناير 2021، قدمت الحكومة معلومات عن حالة واحدة لم توضّح بعد، وقرر الفريق العامل، تطبيق قاعدة الأشهر الستة على هذه الحالة⁽²⁾. ويُزعم أن الشخص المعني حرّ طليق.

المعلومات المقدمة من الحكومة

29- في 14 كانون الثاني/يناير 2021، أرسلت حكومة الصين معلومات عن 21 حالة، لكن هذه المعلومات اعتُبرت غير كافية لتوضيحها.

30- وفي 5 شباط/فبراير 2021، أرسلت حكومة السويد معلومات عن حالة واحدة في الصين، لكن هذه المعلومات اعتُبرت غير كافية لتوضيحها.

رسالة ادعاء مشتركة

31- في 4 كانون الأول/ديسمبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعية آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء بشأن الاختفاء القسري المزعم لتشانغ وبينغ الذي كان في "إقامة جبرية في مكان معين"، وهو مدافع عن حقوق الإنسان ومحام.

ملاحظة

32- لا يزال الفريق العامل يشعر بقلق شديد إزاء نمط الادعاءات التي يتلقاها بشأن أفراد من إثنية الإيغور الذين يقيمون في منطقة شينجيانغ الإيغورية المتمتعة بالحكم الذاتي. وتشمل الادعاءات التي تشير إلى أن أفراداً محتجزون لأن لديهم أقارب يعيشون في الخارج أو بعد أن عادوا هم أنفسهم من الإقامة في الخارج. وتلقى الفريق العامل أيضاً معلومات مثيرة للقلق تشير إلى أن أفراداً احتجزوا بُعيد إجراء مكالمات هاتفية بالفيديو مع أقارب لهم يقيمون في الخارج. ونتيجة لذلك، يخشى الأفراد المقيمون في منطقة شينجيانغ الإيغورية المتمتعة بالحكم الذاتي كما يدعى الاتصال بأقاربهم المقيمين في الخارج خوفاً من الانتقام، وكثيراً ما يمتنع هؤلاء الأقارب عن الاتصال أو محاولة الحصول على معلومات عن أقاربهم خوفاً من تعريضهم لخطر الاحتجاز.

33- ويؤكد الفريق العامل ضرورة حماية الأسر من سوء المعاملة أو التهريب أو الانتقام (الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 13).

34- ويأمل الفريق العامل أن ترد الحكومة قريباً بالإيجاب على طلب الزيارة القطرية الذي أرسله إليها في 19 شباط/فبراير 2013 وما تلاه من رسائل تذكيرية.

(2) للحصول على معلومات عن تطبيق قاعدة الأشهر الستة، انظر الفقرة 25 من أساليب عمل الفريق العامل.

كولومبيا

رسالة ادعاء مشتركة وردود

35- في 4 كانون الأول/ديسمبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعونة آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء بشأن عدم وجود تحقيقات فعالة وتعاون ثنائي لمعالجة حالات اختفاء تشمل، في جملة أمور، مهاجرين وعمال عابرين للحدود، على يد جهات مسلحة غير حكومية، من بينها جماعات مسلحة منظمة وعصابات إجرامية، في المنطقة القريبة من الحدود مع جمهورية فنزويلا البوليفارية. وأرسل رسالة مماثلة إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية.

36- وفي 2 و25 شباط/فبراير 2021، قدمت الحكومة ردوداً على رسالة الادعاء المشتركة.

ادعاء عام ورد

37- تلقى الفريق العامل معلومات من مصادر موثوق بها تدعي وجود صعوبات في كولومبيا تعترض تنفيذ الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وأرسل إلى الحكومة رسالة ادعاء عامة، ترد في المرفق الثاني، تركز على عدم إجراء تحقيقات وعدم منح تعويضات بخصوص انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان، من بينها الاختفاء القسري، تستهدف فلاحين في ريسيتور وتشاميزا في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2002 إلى آذار/مارس 2003.

38- وفي 14 كانون الثاني/يناير 2021، قدمت الحكومة رداً على الادعاء العام الذي أحاله الفريق العامل في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2020⁽³⁾. وأشارت الحكومة في ردها إلى أن السلطات المختصة اتخذت خطوات تحقيق شتى لاستعادة رفات المتوفين الذين يحتمل أن يكونوا قد دُفِنوا في منطقة سان أنطونيو، في أنتيوكيا، وتحديد هويتهم. وبسبب المرحلة المتقدمة من تحلل الرفات، لم يكن من المناسب إرسال عينات بيولوجية لمطابقتها جينياً. وأفيد بأن منظمات من المجتمع المدني تمثل ضحايا الاختفاء القسري استشيرت أثناء التحقيقات.

جزر القمر

رسالة ادعاء مشتركة

39- في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعونة آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء تتعلق بانتهاكات حقوق إنسان محمد، الملقب ببوبوشا، الذي يُدعى أنه تعرض لاختطاف خارج الحدود الإقليمية وأعيد قسراً إلى جزر القمر من مدغشقر (انظر الفقرة 80 أدناه). وفي 18 آذار/مارس 2021، صدرت نشرة صحفية بشأن تلك الادعاءات.

كويت ديفوار

رسالة ادعاء مشتركة

40- في 25 تشرين الثاني/نوفمبر، أحال الفريق العامل، بمعونة آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء بشأن الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري لكل من إديث غبيليت بولشيري، وسيريل بي دجيهي،

(3) A/HRC/WGEID/122/1، الفقرة 60 والمرفق الثاني.

وحيدون جونيور غباو، وإيمي سيزار كواكو نغوران، وباسكال أفّي نغيسان، إضافة إلى فرض قيود لا مبرر لها على حقهم في التجمع السلمي.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

إجراء عادي

41- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، حالتين اثنتين تتعلقان بالشخصين التاليين اسمهما:

(أ) دونغ - هيون بايك، وهو مواطن من جمهورية كوريا يُدعى أنه اختطف في 20 كانون الأول/ديسمبر 1967 على يد أفراد من بحرية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في البحر الشرقي بينما كان يعمل على متن سفينة الصيد الصغيرة نامبونغ - هو؛

(ب) أونغ - وون كيم، وهو مواطن من جمهورية كوريا يُدعى أنه اختطف في 2 تموز/يوليه 1968 على يد أفراد من بحرية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في البحر الشرقي بينما كان يعمل على متن سفينة الصيد الصغيرة جيوميونغ - هو.

42- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملفي هاتين الحالتين إلى حكومة جمهورية كوريا.

ملاحظة

43- يواصل الفريق العامل دعوة الحكومة إلى التعاون الهادف وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة ادعاء مشتركة

44- في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعية آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء تتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان أوليفيه موهويري وكريستين موغابو، اللذين يُدعى أنهما تعرضا للمضايقة والترهيب والتهديد وأنهما تعرضا لأعمال انتقامية بسبب عملهما في مجال حقوق الإنسان وتعاونهما مع الأمم المتحدة في هذا الصدد.

مصر

إجراء عاجل

45- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العاجل، خمس حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) حسين محمد مشرف محمد مشرف، وهو مواطن مصري شوهد آخر مرة في 10 كانون الثاني/يناير 2021 أثناء استجوابه في مقر قطاع الأمن القومي؛

(ب) عادل عبد الله وزير عبد المقصود، وهو مواطن مصري اعتقل في 21 كانون الثاني/يناير 2021 في مكان عمله على أيدي ضباط من قطاع الأمن القومي؛

(ج) عبد العزيز جمال متولي إبراهيم، وهو مواطن مصري أخرج في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2020 من قسم شرطة الأربعين بالسويس على أيدي ضباط من قطاع الأمن القومي واقتيد إلى مكان مجهول؛

(د) مصطفى فرج، وهو مواطن مصري اعتقل في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2020 في منزله بشارع عادل إمام، قرب شارع المنجد، في منطقة الكونيسة، بالجيزة، على أيدي ضباط من قطاع الأمن القومي وضباط شرطة وعناصر من القوات الخاصة؛

(هـ) عبد الفتاح سليمان، وهو مواطن مصري اعتقل في 2 أيلول/سبتمبر 2020 بمكتب السجل المدني بالمنصورة بمحافظة الدقهلية، واقتاده ضباط من قطاع الأمن القومي إلى مكان مجهول.

إجراء عادي

46- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادية، خمس حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) إسلام أحمد، وهو مواطن مصري اختطف في 20 كانون الثاني/يناير 2020 من منزله على أيدي ضباط من قطاع الأمن القومي بزي مدني؛

(ب) عمر محمد سيد أحمد أمين، وهو مواطن مصري اختطف من الشارع في 7 حزيران/يونيه 2019 على أيدي عناصر من قوات الأمن منهم من يرتدي زياً رسمياً ومنهم من يرتدي زياً مدنياً؛

(ج) أحمد صلاح أحمد محمد، وهو مواطن مصري اعتقل في 8 شباط/فبراير 2020 أمام منزله على أيدي عناصر من قوات الأمن منهم من يرتدي زياً رسمياً ومنهم من يرتدي زياً مدنياً؛

(د) عبد المنعم سليمان، وهو مواطن مصري اعتقل في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2020 على أيدي حرس حدود بزي رسمي على الحدود البرية بين مصر والسودان؛

(هـ) هاني فرج، وهو مواطن مصري اختطف في ظهيرة يوم 3 أيلول/سبتمبر 2020 على أيدي ضباط من قطاع الأمن القومي بزي مدني.

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

47- قدمت الحكومة معلومات قرر الفريق العامل على أساسها تطبيق قاعدة الأشهر الستة على 17 حالة، بشأن مصطفى فؤاد عبد العواض، وصبحي عبد الهادي عبد الحكيم، وعامر فضل عبد النعيم، ومحمد عبد السلام علي محمد، وعماد عطيفي همام، وناصر خيرى شحاته المهدي، ومجدي محمد علي محمد فرغلي، وناصر سليمان ياسين عبد الناصر، ومحمد علي رمضان سلامة، وميسرة محمود فؤاد عبد المنعم، وعبد الله كيلاني عبد الجبار عبد العال، ويحيى أسامة يحيى أبو سلامة، وإسلام محمد تمساح متولي، وأحمد محمد منسي السيد سالم، وحسن جودة محمددين جودة، وعبد الفتاح فرج موسى سليمان، ومصطفى صلاح صالحين فرج.

المعلومات المقدمة من الحكومة

48- في 22 تشرين الأول/أكتوبر وفي 8 و9 و11 و15 كانون الأول/ديسمبر 2020، أرسلت الحكومة معلومات تتعلق بأربع حالات، لكن هذه المعلومات اعتُبرت غير كافية لتوضيحها.

توضيح

49- قرّر الفريق العامل توضيح ثلاث حالات استناداً إلى المعلومات التي قدمتها الحكومة سابقاً. وفي جميع هذه الحالات، أشير إلى أن الأشخاص التالية أسماؤهم أُفيد بأنهم محتجزون: عبد الرحمن محمد أحمد سيد، وكمال نبيل محمد عبد الله فياض، ومصعب محمد إسماعيل سروي.

وقف النظر

50- قرر الفريق العامل، استثناءً ووفقاً للأحكام الواردة في الفقرة 28 من أساليب عمله، وقف النظر⁽⁴⁾ في 13 حالة معلقة، تتصل بممدوح العربي أزهرى دياب، وإبراهيم عبد الله، ومحمد عبد المحسن، وبهلول أحمد، ونبيل محمد علي حسن البطوجي، وسيد علي حسن، وأحمد شلقامي، ومحمود أحمد بدوي فايد، وخالد محمد، وعاطف سليمان، ومحمد العريان سلامة عودة، ومحمد سعد عبده ترك، وحسن أحمد عاشور. غير أنه يمكن إعادة فتح ملفات الحالات في أي وقت.

رسائل ادعاء مشتركة

51- في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعّية آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء بشأن اعتقال وتوجيه اتهامات رسمية تتصل بجرائم الإرهاب والأمن القومي إلى المدافعين عن حقوق الإنسان جاسر عبد الرازق، وكريم عنارة، ومحمد بشير، انتقاماً على ما يبدو لاجتماع عن حقوق الإنسان عقده مع ممثلي السلك الدبلوماسي برعاية المنظمة غير الحكومية المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

52- وفي 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعّية آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء تتعلق بحرمان إبراهيم حسن عبد الغني البطيع، ومجدي طه محمد القلاوي، وطوني حسن خليفة فرغل، من الرعاية الصحية الكافية في الوقت المناسب، وذلك أثناء احتجاجهم، الأمر الذي أدى إلى وفاتهم.

ملاحظة

53- لاحظ الفريق العامل، بالنسبة لحالات عدة، وجود تباين بين المعلومات الواردة في كانون الثاني/يناير 2020 التي تشير إلى عدم وجود أثر لاعتقال الأفراد المعنيين، والمعلومات الواردة في كانون الأول/ديسمبر 2020 التي تؤكد احتجاجهم. ويذكر الفريق العامل بالمواد 9 و10 و12 من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

السلفادور

المعلومات المقدمة من الحكومة

54- في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أرسلت الحكومة معلومات تتعلق بالثنتين اثنتين، لكنها اعتُبرت غير كافية لتوضيحهما.

(4) للحصول على معلومات عن وقف النظر في الحالات، انظر الفقرة 28 من أساليب عمل الفريق العامل.

هندوراس

المعلومات المقدمة من الحكومة

55- في 8 أيلول/سبتمبر 2020، أرسلت الحكومة معلومات تتعلق بـ 120 حالة، لكنها اعتُبرت غير كافية لتوضيحها.

الهند

إجراء عاجل

56- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العاجل، حالة واحدة تتعلق بمحمد أشرف خان سهراري، الذي يُدعى أن أفراداً من الجيش الهندي ومسلحين من القوات شبه العسكرية اختطفوه من منزله في سريناغار، بجامو وكشمير، في 12 تموز/يوليه 2020.

المعلومات المقدمة من المصادر

57- قدمت المصادر معلومات عن حالتين اثنتين لم توضّحاً بعد، لكن المعلومات اعتُبرت غير كافية لتوضيحها.

رسالة تدخل فوري

58- في 22 كانون الأول/ديسمبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعية آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة تدخل فوري بشأن ادعاءات إجراء عناصر من الأمن القومي عمليات تهريب وتفتيش ومصادرة خلال مدامات في جامو وكشمير.

إندونيسيا

رسالة ادعاء مشتركة

59- في 1 شباط/فبراير 2021، أحال الفريق العامل، بمعية آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء بشأن ما ادّعي من احتجاز آيينوس زانامباني ولوثر زانامباني واختفائهما قسراً وإعدامهما خارج نطاق القانون على أيدي أفراد الجيش في سواغابا، بانتان جايا، في بابوا.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

إجراء عاجل

60- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العاجل، حالة واحدة تتعلق بمحمد عدوي، وهو مواطن من جمهورية إيران الإسلامية من الأقلية الكردية يُدعى أن عناصر من وزارة الاستخبارات اختطفوه في 9 كانون الثاني/يناير 2021 من مكان إقامته بقرية سيلين، في أفرومان.

إجراء عادي

61- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادية، حالة واحدة تتعلق بالوفيات فؤاد، وهو صحفي إيراني يُدعى أنه اعتقل في 12 آب/أغسطس 2020 في مقر إقامته في كوييه رمضان، فازة 2 كرماندي، الشارع 26، رقم 19، في الأهواز، على يد عناصر من المخابرات الإيرانية.

نداءات عاجلة مشتركة وردود

62- في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعونة آليات إجراءات خاصة أخرى، نداء عاجلاً بشأن الإعدام الوشيك لحيدر قرباني وأرسلان خودكام، وهما مواطنان من جمهورية إيران الإسلامية من الأقلية الكردية، بعد أن حكم عليهما بالإعدام، أولهما بسبب البغي (تمرد مسلح على الدولة) والثاني بسبب المحاربة (حمل السلاح لإزهاق الأرواح أو الاستيلاء على الممتلكات وترويع الأمنيين).

63- وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قدمت الحكومة رداً على النداء العاجل يشير إلى الأسس القانونية التي أدين على أساسها الشخصان، وإلى أن الحق في محاكمة وفق الأصول مكفول للرجلين.

64- وفي 19 شباط/فبراير 2021، أحال الفريق العامل، بمعونة آليات إجراءات خاصة أخرى، نداءً عاجلاً بشأن اعتقال ما لا يقل عن 110 أفراد من الأقلية الكردية، يقال إنهم تورطوا في أشكال مختلفة من نشاط المجتمع المدني. وأعرب الفريق العامل عن قلقه إزاء التقارير التي تشير إلى أن 40 شخصاً تعرضوا للاختفاء القسري.

ملاحظة

65- يعرب الفريق العامل عن قلقه البالغ إزاء التقارير الأخيرة التي تفيد بأن ما لا يقل عن 40 مواطناً من جمهورية إيران الإسلامية من الأقلية الكردية تعرضوا للاختفاء القسري في محافظات البرز وكرمنشاه وكردستان وطهران وغرب أذربيجان (انظر الفقرة 64 أعلاه). ويذكر في هذا الصدد بالمواد 2 و3 و10 و13 من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

66- ويعرب الفريق العامل عن أسفه العميق لأنه لم يتلق من الحكومة أي رد على أي من البلاغات التي أحالها منذ سنوات عدة، وعن أمله أن يتلقى معلومات عما قريب.

العراق

إجراء عادي

67- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادية، حالة واحدة تتعلق بأزاد عبد الكريم محمد علي، وسلام العلاني، وسعد العلاني.

رسائل ادعاء مشتركة

68- في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعونة آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء بشأن الاختفاء القسري المزعوم للمدافع عن حقوق الإنسان علي جاسب حطاب الهليجي.

69- وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعونة آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء بشأن الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي المزعومين للصحفي والمدافع عن حقوق الإنسان شيروان أمين نغو شيرواني.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

المعلومات المقدمة من الحكومة

70- في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أرسلت الحكومة معلومات تتعلق بأربع حالات، لكن هذه المعلومات اعتُبرت غير كافية لتوضيحها.

المعلومات المقدمة من المصادر

71- قدمت المصادر معلومات عن أربع حالات لم توضّح بعد، لكن المعلومات اعتُبرت غير كافية لتوضيحها.

رسائل ادعاء مشتركة

72- في 11 كانون الأول/ديسمبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعِية آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء تتعلق بأربعة نشطاء سياسيين تايلنديين يُدعى أنهم اختفوا في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وبالاختفاء القسري المزعوم في تايلند لمدافع لوي عن حقوق الإنسان. وشدد الفريق العامل في الرسالة على عدم إحراز تقدم في التحري عن هذه الحالات والتحقيق فيها. وأرسل رسائل مماثلة، من بينها ادعاءات عن دول تنسق عمليات الاحتجاز خارج الحدود الإقليمية في المنطقة أو تساعد عليها أو تقبلها ضمناً، إلى تايلند وفيت نام وكمبوديا.

73- وفي 5 شباط/فبراير 2021، أحال الفريق العامل، بمعِية آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء تتعلق بمعلومات جديدة تلقاها تتحدث عن مدافع عن حقوق الإنسان وضحية مزعومة للاختفاء القسري منذ عام 2012.

ملاحظة

74- يساور الفريق العامل شديد القلق إزاء المعلومات التي تلقاها والتي تشير إلى أن أشخاصاً مرتبطين بضحايا اختفاء قسري في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لا يستطيعون إبلاغ السلطات المحلية بحالات الاختفاء القسري هذه بسبب استمرار الاضطهاد الذي يواجهونه وما يدعى من خطر التعرض للانتقام. ويؤكد الفريق العامل ضرورة حماية الأسر من سوء المعاملة أو التهديد أو الانتقام (الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 13).

75- ويأمل الفريق العامل أن ترد الحكومة قريباً بالإيجاب على طلب الزيارة القطرية الذي أرسله إليها في 8 نيسان/أبريل 2020.

لبنان

المعلومات المقدمة من الحكومة

76- في 4 كانون الأول/ديسمبر 2020، أرسلت الحكومة معلومات تتعلق بـ 12 حالة، لكن هذه المعلومات اعتُبرت غير كافية لتوضيحها.

ليبيا

إجراء عادي

77- أعلن الفريق العامل أنه سيشرع، اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2019، في توثيق الانتهاكات التي تتساوى وأعمال الاختفاء القسري التي ترتكبها جهات غير حكومية⁽⁵⁾. وبناء على ذلك، نظر الفريق العامل خلال دورته في حالة واحدة من هذا القبيل يُدعى أنها حدثت في الجزء الخاضع لسيطرة الجيش الوطني الليبي من الأراضي الليبية⁽⁶⁾. وأحال الفريق العامل إلى الحكومة وإلى الجيش الوطني الليبي، في إطار إجراءاته العادي، بلاغاً بشأن سليمان ياسين سليمان المقداد، وهو مواطن ليبي يُدعى أنه اختطف في 4 آب/أغسطس 2019 من منزله على يد ميليشيا تابعة للجيش الوطني الليبي الذي يقوده الجنرال خليفة حفتر.

توضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

78- قرّر الفريق العامل توضيح حالة واحدة استناداً إلى المعلومات التي قدمتها المصادر.

المعلومات المقدمة من المصادر

79- قدمت المصادر معلومات عن ثماني حالات، لكن هذه المعلومات اعتُبرت غير كافية لتوضيحها. وقرّر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات الجديدة الواردة من مصدر واحد، تعليق العمل بقاعدة الأشهر الستة التي طبقها في الدورة 122 على حالة تتعلق بمجدي فرج حمد صلاح الحوات.

مدغشقر

رسالة ادعاء مشتركة

80- في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعية آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء تتعلق بإنساء محمد، الملقب ببوبوشا، الذي يُدعى أن الدولة اختطفته خارج حدودها الإقليمية وأعيد قسراً إلى جزر القمر من مدغشقر (انظر الفقرة 37 أعلاه).

ملديف

المعلومات المقدمة من الحكومة

81- في 18 كانون الثاني/يناير 2020، أرسلت الحكومة معلومات عن حالة واحدة، لكن هذه المعلومات اعتُبرت غير كافية لتوضيحها.

المعلومات المقدمة من المصادر

82- قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة، لكن هذه المعلومات اعتُبرت غير كافية لتوضيحها.

(5) A/HRC/42/40، الفقرة 94.

(6) يشدد الفريق العامل على أن الحالات الموجهة إلى الجيش الوطني الليبي لا تعني بأي حال من الأحوال الإعراب عن أي رأي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها.

المكسيك

المعلومات المقدمة من الحكومة

83- في 9 كانون الأول/ديسمبر 2020، أرسلت الحكومة معلومات تتعلق بـ 357 حالة، عولج 44 منها، لكن هذه المعلومات اعتُبرت غير كافية لتوضيحها.

رسالة ادعاء مشتركة

84- في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعونة آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء بشأن احتجاز أقارب مختفين ومدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء منظمة "أ تو إنكوينترو" (A Tu Encuentro)، وفتح تحقيقات جنائية في أعقاب مشاركتهم في المظاهرات التي نظمت في غواناخواتو. وتتعلق الرسالة أيضاً بنشاط في منظمة المجتمع المدني غواناخواتو ديسبرتو (Guanajuato Despertó).

"رسائل أخرى" مشتركة وردود

85- في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعونة آليات إجراءات خاصة أخرى، "رسالة أخرى" تتعلق بالاتفاق الذي ينص على إنشاء قوة مسلحة دائمة للاضطلاع بمهام الأمن العام بطريقة استثنائية ومنظمة ومرووسة ومكملة وخاضعة للرقابة والذي نُشر في 11 أيار/مايو 2020، ومن المقرر أن يظل ساري المفعول بين 12 أيار/مايو 2020 و 27 آذار/مارس 2024.

86- وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أرسلت الحكومة رداً على "الرسالة الأخرى".

87- وفي 21 كانون الثاني/يناير 2021، أحال الفريق العامل، بمعونة آليات إجراءات خاصة أخرى، "رسالة أخرى" تتعلق بمشروع مرسوم يسنّ قانون مكتب المدعي العام للجمهورية (Ley de la Fiscalía General de la República) ويلغي القانون الأساسي لمكتب المدعي العام للجمهورية المعمول به؛ ونُشر مشروع المرسوم في الجريدة الرسمية لمجلس الشيوخ في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وأثيرت شواغل من أن مشروع المرسوم يمكن، إن اعتُمد، أن يمس بحق الضحايا، لا سيما المدافعون عن حقوق الإنسان والمهاجرون، في سبيل انتصاف فعال من انتهاكات الحق في معرفة الحقيقة والعدالة والجبر، على أساس مبدأ استقلال مكتب المدعي العام والبحث عن المختفين.

ادعاء عام

88- تلقى الفريق العامل معلومات من مصادر موثوقة تدعي أنها واجهت صعوبات في المكسيك تعترض تنفيذ الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ويركز الادعاء العام الوارد في المرفق الثاني على مخالفات مكتب المدعي العام في ولاية موريلوس في تعامله مع الجثث المجهولة الهوية.

ملاحظة

89- لا يزال الفريق العامل يشعر بالقلق إزاء الادعاءات السابقة التي تتحدث عن أن القانون الجديد لمكتب المدعي العام للجمهورية، الذي اعتمده مجلس الشيوخ في 17 آذار/مارس 2021، والتعديلات ذات الصلة على مختلف القوانين المتعلقة بحالات الاختفاء القسري، يشكلان انتكاسة كبيرة لحقوق ضحايا

انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الاختفاء القسري، الأمر الذي يعوق الجهود ذات الصلة لوضع حد للإفلات من العقاب وإضعاف التنسيق بين المؤسسات اللازم للتصدي لهذه التحديات.

90- ويذكر الفريق العامل في هذا الصدد بالمادتين 13 و19 من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، كما يذكر بضرورة إنشاء آليات للمساءلة العامة وإجراءات ذات صلة بمشاركة فاعلة من الضحايا وأسرهم، إضافة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني⁽⁷⁾.

ميانمار

إجراء عادي

91- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، 14 حالة تتعلق بالأشخاص التالية أسماءهم:

- (أ) فرد من إثنية الروهينغيا يُدعى أنه اختطف في قرية ماونغ غلي تاونغ في أوائل كانون الثاني/يناير 2017 على أيدي جنود من جيش ميانمار (تاتاماداو)؛
- (ب) فرد من إثنية الروهينغيا يُدعى أنه اختطف في قرية كيا غاونغ تاونغ في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016 على أيدي جنود من التاتاماداو؛
- (ج) فرد من إثنية الروهينغيا يُدعى أنه اختطف في قرية تاي كان غوا سون في 6 أيلول/سبتمبر 2017 على أيدي جنود من التاتاماداو؛
- (د) فتاة من إثنية الروهينغيا يُدعى أنها اختطفت في قرية ويد كييين في 30 آب/أغسطس 2017 على أيدي جنود من التاتاماداو؛
- (هـ) فتى من إثنية الروهينغيا يُدعى أنه اختطف في قرية ياي توين كييون في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016 على أيدي جنود تاتاماداو ينتمون إلى قوات الأمن الحكومية؛
- (و) فرد من إثنية الروهينغيا يُدعى أنه اختطف في قرية كييت يو بيين في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2016 على أيدي جنود من التاتاماداو؛
- (ز) فرد من إثنية الروهينغيا يُدعى أنه اختطف في قرية شوت بيين في 27 آب/أغسطس 2017 على أيدي جنود من التاتاماداو؛
- (ح) فتاة من إثنية الروهينغيا يُدعى أنها اختطفت في قرية بان كينغ في 25 آب/أغسطس 2017 على أيدي جماعة من جنود من التاتاماداو؛
- (ط) فرد من إثنية الروهينغيا يُدعى أنه اختطف في قرية أه هتيت نان يار - بيانغ تاونغ في 2 أيلول/سبتمبر 2017 على أيدي جنود من التاتاماداو؛
- (ي) فرد من إثنية الروهينغيا يُدعى أنه اختطف في قرية كييون فاوك فيو سو في 26 آب/أغسطس 2017 على أيدي جنود من التاتاماداو؛

(7) A/HRC/45/13/Add.3، الفقرة 73.

- (ك) فرد من إثنية الروهينغيا يُدّعى أنه اختطف في قرية كيون فاوك فيو سو في 26 آب/أغسطس 2017 على أيدي جنود من التاتاماداو؛
- (ل) فرد من إثنية الروهينغيا يُدّعى أنه اختطف في قرية بان كينغ في 27 آب/أغسطس 2017 على أيدي جنود من التاتاماداو؛
- (م) فتى من إثنية الروهينغيا يُدّعى أنه اختطف في قرية بان كينغ في 27 آب/أغسطس 2017 على أيدي جنود من التاتاماداو؛
- (ن) فرد من إثنية الروهينغيا يُدّعى أنه اختطف في قرية ياي خوت تشاونغ خوا في كانون الأول/ديسمبر 2016 على أيدي جنود من التاتاماداو.

رسالة ادعاء مشتركة

92- في 18 شباط/فبراير 2021، أحال الفريق العامل، بمعونة آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء بشأن انتهاكات مزعومة للحق في التجمع السلمي وإغلاق الإنترنت والهجمات العشوائية والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري للصحفيين والمحتجين والشخصيات السياسية في أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في 1 شباط/فبراير 2021.

نداء عاجل مشترك

93- في 18 كانون الأول/ديسمبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعونة آليات إجراءات خاصة أخرى، نداء عاجلاً بشأن ادعاءات اختفاء قسري لفتى عمره 17 عاماً وأبيه، سراج المصطفى، واحتجازهما تعسفياً وإساءة معاملتهما، وما أعقب ذلك من وفاة السيد مصطفى أثناء الاحتجاز. ويُدّعى أن هذه الاحتجازات كانت مرتبطة بعمليات شنتها قوات الأمن في ولاية راخين في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2020.

ملاحظة

94- يشعر الفريق العامل بقلق بالغ إزاء استيلاء الجيش على السلطة وإبعاد الحكومة المدنية في ميانمار، بما في ذلك الادعاءات المتعلقة بالاختفاء القسري للصحفيين والمحتجين والشخصيات السياسية منذ انقلاب 1 شباط/فبراير 2021. ويذكر في هذا الصدد بالمادة 7 من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ويحث الجيش على استعادة المؤسسات الديمقراطية وضمان الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين بسبب ممارستهم حقوقهم الإنسانية وعدم تعريضهم لأي ضرر أثناء احتجازهم.

نيبال

إجراء عادي

95- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، حالة واحدة تتعلق بناندالال شوهان، الذي يُدّعى أن أفراداً من الجيش النيبالي اعتقلوه في جوغانيا شوك في شباط/فبراير 2006.

بنما

نداء عاجل مشترك ورد

- 96- في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعية آليات إجراءات خاصة أخرى، نداء عاجلاً بشأن ادعاءات سلب حرية معاذ تركييلماز واحتمال تسليمه إلى تركيا حيث سيكون معرضاً لخطر الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي. وأحيلت نسخة منه إلى حكومة تركيا.
- 97- وفي 8 كانون الثاني/يناير 2021، ردت حكومة بنما على النداء العاجل مشيرة إلى الأسباب القانونية التي استند إليها لسلب السيد تركييلماز حريته وأكدت أن تركيا تقدمت بطلب لتسليمه.

باكستان

إجراء عاجل

- 98- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العاجل، 11 حالة تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:
- (أ) محب علي ليغاري، الملقب بمحب آزاد ليغاري، وهو مواطن باكستاني يُدعى أن عناصر من الشرطة الباكستانية اختطفوه في 4 أيلول/سبتمبر 2020 بالقرب من قرية صاحب خان شانديو، في حيدر أباد؛
- (ب) أحمد الله، وهو مواطن باكستاني يُدعى أن عناصر من الجيش الباكستاني اعتقلوه في 1 كانون الثاني/يناير 2021 في مقر إقامته في سبالغا، الواقع في توري خيل، بشمال وزيرستان، في خيبر بختونخوا؛
- (ج) بدشاه إسلام، وهو مواطن باكستاني ومدافع عن حقوق الإنسان وناشط في حركة "بشتون تحفظ" يُدعى أن عناصر من الجيش الباكستاني اعتقلوه في 13 كانون الثاني/يناير 2021 في مقر إقامته في داتا خيل، مكتب بريد سبين وام، في تهسيل سبين وام، بشمال وزيرستان، في خيبر بختونخوا؛
- (د) تاج أمان الله، وهو مواطن باكستاني وطالب يُدعى أن عناصر من الجيش الباكستاني اختطفوه في 20 أيلول/سبتمبر 2020 من سبالغا، في توري خيل، مكتب بريد ميرنشا، في تهسيل ميرنشا، بشمال وزيرستان، في خيبر بختونخوا؛
- (هـ) فياض حسين شيخ، وهو مواطن باكستاني وناشط يُدعى أن عناصر من الشرطة اعتقلوه في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 في حوالي الساعة 01/30 في جمشورو خارج جامعة لياقت الطبية في لطيف أباد، في حيدر أباد؛
- (و) أمل نور، وهي مواطنة باكستانية يُدعى أن عناصر من الجيش وجهاز المخابرات الباكستانيين اختطفوها في 11 كانون الأول/ديسمبر 2020 من تهسيل تانك، بجنوب وزيرستان، في خيبر بختونخوا؛
- (ز) أنور الله، وهو مواطن باكستاني يُدعى أن عناصر من الجيش الباكستاني اعتقلوه في 10 كانون الأول/ديسمبر 2020 في متجره في أبا خيل، مكتب البريد، تهسيل سبين وام، بجنوب وزيرستان، في خيبر بختونخوا؛

(ح) شاه حكمت، وهو مواطن باكستاني يُدعى أن عناصر من الجيش وجهاز المخابرات الباكستانيين اختطفوه في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020 من مقر إقامته في زاي سعيدغال، مكتب بريد داتا خيل، في تهسيل داتا خيل، بشمال وزيرستان، في خيبر بختونخوا؛

(ط) وحيد الله، وهو مواطن باكستاني يُدعى أن عناصر من الجيش وجهاز المخابرات الباكستانيين اختطفوه في 20 آب/أغسطس 2020 في حوالي الساعة الرابعة صباحاً من مقر إقامته في باثان كوت تانك، بجنوب وزيرستان، في خيبر بختونخوا؛

(ي) يعقوب خان، وهو مواطن باكستاني يُدعى أن عناصر من الجيش اعتقلوه في 8 كانون الأول/ديسمبر 2020 عند مركز مراقبة في سيداجي تهسيل ميرنشاه، بشمال وزيرستان، في خيبر بختونخوا؛

(ك) نعيم غول خان، وهو مواطن باكستاني يُدعى أن قائد الجناح 195 في فيلق الحدود اعتقله في 25 كانون الأول/ديسمبر 2020 عند مركز مراقبة بجنوب وزيرستان، في خيبر بختونخوا.

إجراء عادي

99- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادية، 77 حالة (انظر المرفق الأول).

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

100- في 6 كانون الثاني/يناير 2021، قدمت الحكومة معلومات عن 15 حالة لم توضح بعد، وقرر الفريق العامل، استناداً إلى هذه المعلومات، تطبيق قاعدة الأشهر الستة.

المعلومات المقدمة من الحكومة

101- في 6 كانون الثاني/يناير 2021، أرسلت الحكومة معلومات تتعلق بـ 53 حالة، لكن هذه المعلومات اعتُبرت غير كافية لتوضيحها.

توضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

102- استناداً إلى المعلومات التي قدمتها المصادر، قرر الفريق العامل توضيح 14 حالة تتعلق بـ 11 شخصاً أُفيد بأنه أفرج عنهم، وبشخص واحد أُفيد بأنه توفي، وبشخصين أُفيد بأنهما احتجزا.

المعلومات المقدمة من المصادر

103- قدمت المصادر معلومات عن حالتين اثنتين، لكن هذه المعلومات اعتُبرت غير كافية لتوضيحها.

رسالة تدخل فوري مشتركة

104- في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعية آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة تدخل فوري بشأن استمرار التهريب والتهديد بالانتقام والمضايقة التي يواجهها المدافع عن حقوق الإنسان فضل الرحمن أفريدي وبعض أقاربه وشركائه.

رسائل ادعاء مشتركة

105- في 23 كانون الأول/ديسمبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعية آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء بشأن الاختفاء القسري المزعم للصحفي والناشط في مجال حقوق الإنسان مُدسّر محمود، الملقب بنارو، وبشأن التهديدات والترهيب في حق الأشخاص المرتبطين به، إضافة إلى الاختفاء القسري القصير الأجل المزعم للصحفي مطيع الله جان واستمرار ما يتعرض له من أفعال ترهيب.

ملاحظة

106- يعرب الفريق العامل عن قلقه إزاء استمرار العدد الكبير من الادعاءات الجديدة المتعلقة بالاختفاء القسري في باكستان، الأمر الذي يكشف عن نمط مقلق من حالات الاختفاء القسري لأفراد ينتمون إلى أقليات ونشطاء سياسيين وصحفيين ومدافعين عن حقوق الإنسان. ويلاحظ على وجه الخصوص أنه على الرغم من الأعداد الكبيرة المثيرة للجزع من حالات الاختفاء القسري التي يُدعى أنها نفذت بمشاركة مباشرة من موظفين حكوميين، فإن الحكومة لم تتخذ تدابير فعالة لمنع هذه الممارسة. ويشير عدم اتخاذ الحكومة هذه التدابير والمناخ العام للإفلات من العقاب إلى التساهل مع الاختفاء القسري.

107- ويذكر الفريق العامل في هذا الصدد بالمواد 2 و3 و7 و10 من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

باراغواي

رسالة ادعاء مشتركة وردود

108- في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعية آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء بشأن وفاة فتاتين أرجنتينيتين في مقاطعة كونسبسيون نتيجة عملية نفذتها فرقة العمل المشتركة ربما انطوت على إعدامات تعسفية واختفاء قسري قصير الأجل، بل وحتى على تعذيب، إضافة إلى مخالفات تتعلق بإجراءات تحديد أدلة الطب الشرعي من الدولة وفحصها.

109- وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر و3 كانون الأول/ديسمبر 2020 وفي 15 كانون الثاني/يناير 2021، قدمت الحكومة ردوداً على رسالة الادعاء المشتركة التي تشير إلى التدابير القانونية وتدابير الطب الشرعي المتخذة للتحقيق في حالات الاختفاء القسري المزعومة ووفاة الفتاتين.

بيرو

رسائل ادعاء مشتركة

110- في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعية آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء بشأن نقل الأراضي المخصصة لبناء محمية لا هويادا إلى وزارة النقل والاتصالات لتوسيع مطار كورونيل فاب ألفريدو مينديفل دوارتي (Coronel FAP Alfredo Mendivil Duarte).

111- وفي 24 كانون الأول/ديسمبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعية آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء تتعلق بحوادث التخريب التي ألحقت ضرراً بالغاً بالنصب التذكاري لضحايا العنف الذي تعرض له البلد بين عامي 1980 و2000 تسعى إلى تعزيز ثقافة السلام والمصالحة واحترام حقوق الإنسان وكرامة الضحايا.

الفلبين

توضيح

112- قرّر الفريق العامل توضيح 12 حالة استناداً إلى المعلومات التي قدمتها الحكومة سابقاً. ففيما يتعلق بالحالات الـ 11 من هذه الحالات، أفيد بأنه أفرج عن الأشخاص التالية أسماؤهم: عبدل بابا، وسلفادور بادول، ومارتن بانغاي، وروجيليو جماد، وليونور غريماي، وفرنسيسكو غوندان، وروني مانابلوغ، ورودلفو سوريانو، وخوان تابو، ورودي لأكسينغ، ورودريغو مانالي. وإضافة إلى ذلك، أفيد بوفاة تيدو زومباغا.

المعلومات المقدمة من المصادر

113- قرر الفريق العامل استثناءً، استناداً إلى المعلومات الجديدة الواردة من مصدر واحد، أن يمدد ثلاثة أشهر إضافية قاعدة الأشهر الستة التي طبقها في الدورة 121 على ثلاث قضايا تتعلق بلاري أباراتو، وأندريس أويد، وبابلو أويد.

قطر

إجراء عاجل

114- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العاجل، حالة واحدة تتعلق بمنيب أحمد صوفي، وهو مواطن هندي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2020 في مركز الشرطة في مجمع سفاري التجاري.

الاتحاد الروسي

إجراء عادي

115- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، حالتين اثنتين تتعلقان بالشخصين التالي اسمهما:

- (أ) أبتي رمضانوفيتش زينالوف، الذي يُدعى أنه اختطف في 28 حزيران/يونيه 2009 في محطة بنزين في غروزني على أيدي موظفين حكوميين؛
- (ب) ميخائيل بورشاشفيلي، الذي يُدعى أنه اختطف في 9 آذار/مارس 2006 من شقته في غروزني على أيدي موظفين حكوميين مسلحين.

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

116- في 14 كانون الثاني/يناير 2021 و 8 كانون الأول/ديسمبر 2020 على التوالي، قدمت حكومة أوكرانيا وممثلون عن جمهورية دونتسك الشعبية⁽⁸⁾ المعلنة ذاتياً معلومات عن حالة واحدة لم توضح بعد وقرر الفريق العامل أن يطبق عليها قاعدة الأشهر الستة.

(8) يشدد الفريق العامل على أن الحالات الموجهة إلى جمهورية دونتسك الشعبية المعلنة ذاتياً لا تعني بأي حال من الأحوال الإعراب عن أي رأي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطات أي منها.

المعلومات المقدمة من الحكومة

117- في 24 كانون الأول/ديسمبر 2020 و6 كانون الثاني/يناير 2021، أرسلت الحكومة معلومات تتعلق بـ 47 حالة، لكن هذه المعلومات اعتُبرت غير كافية لتوضيحها.

المعلومات المقدمة من المصادر

118- قدمت المصادر معلومات محدثة عن 30 حالة لم توضّح بعد، لكن هذه المعلومات اعتُبرت غير كافية لتوضيحها.

رسالة ادعاء مشتركة

119- في 26 كانون الثاني/يناير 2021، أحال الفريق العامل، بمعِية آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء بشأن محاكمة وسجن يوري أليكسييفيتش ديميترييف، وهو مؤرخ ومدافع عن حقوق الإنسان أعد بحوثاً بشأن إعدام مواطنين سوفيات أثناء عملية "التطهير الأعظم" ومكان رفاتهم في كاريليا.

نداء عاجل مشترك

120- في 17 شباط/فبراير 2021، أحال الفريق العامل، بمعِية آليات إجراءات خاصة أخرى، نداء عاجلاً بشأن ما يُزعم من تعرض إسماعيل عيسايف وصالح محمود للاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري.

ملاحظة

121- فيما يتعلق بالحالات التي لم توضّح بعد من شمال القوقاز، يكرر الفريق العامل أن إنهاء تحقيق جنائي بشأن اختفاء قسري مزعوم أو وقف هذا التحقيق لا يعفي الحكومة من التزاماتها بالبحث عن الشخص المختفي أو عن رفاتة وتحديد مكانه، أو مكان رفاتة، وتحديد هويته، وإعادته إلى أقاربه، مع الاحترام الواجب للأعراف الثقافية.

122- وبالإشارة إلى الحالات التي لم توضح بعد لاختفاء سكان من ساخالين من أصل كوري، يطلب الفريق العامل أن يحمي أي اتفاق ثنائي مع جمهورية كوريا حق أقارب المختفين في معرفة الحقيقة، ولا سيما فيما يخص تمكينهم من الحصول على المعلومات المتعلقة بالمحفوظات.

123- ويأمل الفريق العامل أن ترد الحكومة قريباً بالإيجاب على طلب الزيارة القطرية الذي أرسله إليها في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 وما تلاه من رسائل تذكيرية.

المملكة العربية السعودية

إجراء عاجل

124- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العاجل، أربع حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) عبد العزيز سعيد عبد الله، وهو مواطن قطري وطالب جامعي في الدراسات الإسلامية يُدعى أنه سُمع آخر مرة في 24 آب/أغسطس 2020 أثناء احتجازه لدى الدولة في سجن أبها؛

(ب) سلمان بن عبد العزيز بن سلمان آل سعود، الملقب بسلمان غزالان، وهو دبلوماسي وأكاديمي؛

(ج) عبد العزيز بن سلمان بن محمد آل سعود، والد سلمان بن عبد العزيز بن سلمان آل سعود، الذي يُدعى أن حراس أمن، تبيّن أنهم عناصر من الحرس الوطني والشرطة السعودية والحرس الملكي، أخذه من فيلا تابعة للسلطات في الرياض واقتادوه إلى مكان مجهول في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2020؛

(د) حسين سعيد عبد الفتاح أبو الخير، وهو مواطن أردني وسائق في الطفيلة، بالأردن، يُدعى أنه شوهد آخر مرة في 24 تموز/يوليه 2020 أثناء احتجازه في سجن تبوك.

إجراء عادي

125- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، ثلاث حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) محمد أفضل، وهو مواطن باكستاني وعامل مهاجر يُدعى أنه شوهد آخر مرة في 9 نيسان/أبريل 2017 في سجن بريمان؛

(ب) محمد عمران، وهو مواطن باكستاني وعامل مهاجر، يُدعى أنه شوهد آخر مرة في 12 أيلول/سبتمبر 2019 في سجن بريمان؛

(ج) معمر القذافي ناجي القناوي، وهو مواطن مصري وسائق آلات ثقيلة، يُدعى أنه شوهد آخر مرة في 14 كانون الثاني/يناير 2020 في سجن تبوك.

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

126- في 23 كانون الأول/ديسمبر 2020، قدمت الحكومة معلومات عن حالة واحدة لم توضح بعد، وقرر الفريق العامل، استناداً إلى هذه المعلومات، تطبيق قاعدة الأشهر الستة على هذه الحالة.

المعلومات المقدمة من الحكومة

127- في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020 و14 كانون الثاني/يناير 2021، أرسلت الحكومة معلومات عن حالتين اثنتين، لكن هذه المعلومات اعتُبرت غير كافية لتوضيحهما.

توضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

128- قرّر الفريق العامل توضيح حالة عبد العزيز سعيد عبد الله استناداً إلى المعلومات التي قدمتها المصادر.

"رسالة أخرى" مشتركة

129- في 17 كانون الأول/ديسمبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعية آليات إجراءات خاصة أخرى، "رسالة أخرى" تتعلق بالآثار الخطيرة لقانون عام 2017 المتعلق بمكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، الذي عُدل في 19 حزيران/يونيه 2020، بشأن التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في المملكة العربية السعودية.

رد على ادعاء عام

130- في 10 آب/أغسطس 2020، ردت الحكومة على الادعاء العام الذي أحاله الفريق العامل في 12 حزيران/يونيه 2020⁽⁹⁾. وذكرت الحكومة في ردها أن الادعاءات المتعلقة بكون قواعد التحقيق وممارساته تشجع على ممارسة الاختفاء القسري لا أساس لها من الصحة. وأحالت إلى التشريعات الوطنية ذات الصلة الرامية إلى منع الاختفاء القسري والتعذيب وغير ذلك من أشكال إساءة معاملة من سُلِبت حريتهم وإلى ضمان سير المحاكمات وفق الأصول القانونية.

صربيا

المعلومات المقدمة من الحكومة

131- في 26 كانون الثاني/يناير 2021، أرسلت الحكومة معلومات عن حالة واحدة، لكن هذه المعلومات اعتُبرت غير كافية لتوضيحها.

إسبانيا

المعلومات المقدمة من المصادر

132- قدمت المصادر معلومات محدّثة عن حالة واحدة لم توضّح بعد، لكن هذه المعلومات اعتُبرت غير كافية لتوضيحها.

سري لانكا

إجراء عادي

133- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، 36 حالة (انظر المرفق الأول).

رسالة ادعاء مشتركة

134- في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعونة آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء بشأن التراجع المزعوم في تدابير العدالة الانتقالية التي اعتمدتها سري لانكا أو التزمت بتنفيذها للتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال النزاع الذي دام 25 سنة وبشأن العقبات التي تعترض جهود إحياء الذكرى التي تقودها مجموعات الضحايا وترهيب الضحايا والمجتمع المدني.

رسالة تدخل فوري مشتركة

135- في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعونة آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة تدخل فوري بشأن ادعاءات تتحدث عن مضايقات الشرطة والإفراط في استخدام القوة على المتظاهرين خلال تجمع سلمي بمناسبة اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري نُظم في 30 آب/أغسطس 2020 في مقاطعتي جافنا وباتيكالوا. وتضمنت الرسالة معلومات عن أعمال عنف ومضايقة

(9) A/HRC/WGEID/121/1، الفقرة 112 والمرفق الأول.

مزعومة في حق مجموعة من المدافعات عن حقوق الإنسان وأعضاء "رابطة أقارب المختفين القسريين في الشمال الشرقي".

ملاحظة

136- يحيل الفريق العامل إلى الرسالة التي أصدرها في 5 شباط/فبراير 2021، بمعنية آليات إجراءات خاصة أخرى، والتي حث فيها السلطات السريلاكية على وقف التراجع عن التقدم المحرز في السنوات الأخيرة بشأن إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية والضغط من أجل المساءلة عن الجرائم السابقة، والعدالة للضحايا، والمصالحة بين المجتمعات المحلية.

137- ورغم العدد الكبير من حالات الاختفاء القسري التي وقعت في سري لانكا، لم تظهر السلطات تقدماً كافياً في التحقيق في هذه الحالات، وتحديد أماكن وجود الضحايا أو مصائرهم، ومحاسبة الجناة. ثم إن البيانات التي أدلت بها الحكومة، بما فيها الخطوات التي ستتخذ لإصدار شهادات الوفاة وإجراء "تعديلات مناسبة" على مكتب المفقودين، زادت من المخاوف بين الأسر بشأن العملية الجارية لمعرفة مكان أقاربها المختفين ومصيرهم.

الجمهورية العربية السورية

إجراء عادي

138- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، 33 حالة (انظر المرفق الأول).

توضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

139- قرر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات التي قدمتها المصادر سابقاً، توضيح حالة واحدة تتعلق برأفت عبد الرحمن خضر أبو نبهان، الذي قيل إنه أفرج عنه.

رسائل ادعاء مشتركة

140- في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعنية آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء بشأن عدم وجود مفاوضات في العملية السياسية بين الحكومة والمعارضة بشأن وضع تدابير العدالة الانتقالية وتنفيذها للتصدي للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي المرتكبة في حق المدنيين منذ آذار/مارس 2011، إضافة إلى عدم مشاركة الضحايا في العملية مشاركة مجدية. وأحيلت رسالة مشتركة تتضمن ادعاءات مماثلة إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

141- وفي 6 كانون الثاني/يناير 2021، قدم الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية رداً على رسالة الادعاء.

ملاحظة

142- يساور الفريق العامل بالغ القلق إزاء المعلومات المتعلقة بحادث اختطفت فيه امرأتان سوريتان وأطفالهما الثمانية، وجميعهم قاصرون، على يد جماعة مسلحة يُدعى أنها تابعة للقوات المسلحة السورية.

ولا يزال مكان وجودهم ومصيرهم مجهولين. ويود أن يعرب عن قلقه بشأن ضعف الأطفال والنساء الخاص بإزاء الاختفاء القسري، وقد ألقى تعليقات من تعليقاته العامة الضوء على ذلك⁽¹⁰⁾.

143- ويسلم الفريق العامل بأن ميثاق الحقيقة والعدالة الذي قدمته خمس جمعيات أسرية سورية في 10 شباط/فبراير 2021 ميثاق يسترشد برؤية شاملة وقائمة على الحقوق. ويدعو الميثاق إلى اتخاذ إجراءات جماعية لمحاسبة الجناة وحماية حقوق الضحايا وأقاربهم في معرفة الحقيقة وفي العدالة والجبر والذكرى.

تاييلند

رسالة ادعاء مشتركة

144- في 11 كانون الأول/ديسمبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعونة آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء بشأن ست حالات مزعومة لنشطاء سياسيين تاييلنديين اختفوا في الخارج، وأعرب عن قلقه من أن هذه الحالات قد تشير إلى نمط من الاختطاف خارج الحدود الإقليمية يؤدي إلى حالات اختفاء قسري. وأشارت الرسالة أيضاً إلى الاختفاء القسري المزعم في تاييلند لأود سايافونغ، وهو مواطن من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومدافع عن حقوق الإنسان، والاختفاء القسري القصير الأجل المزعم لتروونغ دوي نهات، وهو مواطن من فييت نام ومدافع عن حقوق الإنسان ظهر مجدداً محتجزاً في فييت نام في وقت لاحق. وأُرسلت إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا رسائل مماثلة تتضمن ادعاءات بشأن دول تتسق عمليات الاحتجاز خارج الحدود الإقليمية أو تساعد عليها أو تقبلها ضمناً.

تونس

رسالة ادعاء مشتركة

145- في 8 شباط/فبراير 2021، أحال الفريق العامل، بمعونة آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء تتعلق بعدم إحراز تقدم كبير في عملية العدالة الانتقالية المبينة في القانونين الأساسيين رقم 53-2013 ورقم 17-2014، لا سيما في مجالي الجبر والمساءلة، وفيما يتعلق بمحاولات إبطال عمل لجنة الحقيقة والكرامة وإرثها دعماً للبحث عن الحقيقة والعدالة عن انتهاكات حقوق الإنسان السابقة المرتكبة في تونس.

تركيا

إجراء عاجل

146- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العاجل، حالة واحدة تتعلق بحسين غالب كوكوكوزيغيت، الذي يُدعى أن عناصر من منظمة الاستخبارات الوطنية التركية اختطفوه في 29 كانون الأول/ديسمبر 2020 في أنقرة واقتيد إلى مكان مجهول.

المعلومات المقدمة من المصادر

147- قدمت المصادر معلومات عن ثماني حالات لم توضّح بعد، لكن هذه المعلومات اعتُبرت غير كافية لتوضيحها.

المعلومات المقدمة من الحكومة

148- في 19 كانون الثاني/يناير 2021، أرسلت الحكومة معلومات تتعلق بخمس حالات، لكن هذه المعلومات اعتُبرت غير كافية لتوضيحها.

نداء عاجل مشترك

149- في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعونة آليات إجراءات خاصة أخرى، نداء عاجلاً بشأن ما أبلغ عنه من احتجاز واختفاء قسري لحبيب شعب، وهو مواطن من السويد وجمهورية إيران الإسلامية في تركيا واحتمال نقله إلى جمهورية إيران الإسلامية.

150- وفي 5 كانون الثاني/يناير 2021، قدمت الحكومة رداً على النداء العاجل.

ملاحظات

151- يكرر الفريق العامل أن إنهاء تحقيق جنائي بشأن اختفاء قسري مزعوم أو وقف هذا التحقيق لا يعفي الدولة من التزاماتها بالبحث عن الشخص المختفي أو عن رفاته وتحديد مكانه، أو مكان رفاته، وتحديد هويته، وإعادته إلى أقاربه، مع الاحترام الواجب للأعراف الثقافية.

تركمانستان

رسالة ادعاء مشتركة

152- في 17 شباط/فبراير 2021، أحال الفريق العامل، بمعونة آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء بشأن أعمال انتقامية واضحة، من بينها حسبما زعم اتهامات لا أساس لها من الصحة، ومضايقة قضائية، واختفاء قسري على ما يبدو لصحفي مستقل.

أوكرانيا

المعلومات المقدمة من المصادر

153- قدمت المصادر معلومات محدّثة عن حالة واحدة لم توضّح بعد، لكن هذه المعلومات اعتُبرت غير كافية لتوضيحها.

رسالة ادعاء مشتركة

154- في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعونة آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء بشأن الاختفاء القسري المزعوم لراحم الدين ساباروف وأليشر حيدروف، وهما مواطنان من أوزبكستان كانا في أوكرانيا قبل إعادتهما قسراً إلى أوزبكستان على ما يبدو.

155- وفي 5 شباط/فبراير 2021، قدمت الحكومة رداً على رسالة الادعاء.

الإمارات العربية المتحدة

إجراء عادي

156- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، حالتين اثنتين تتعلقان بالشخصين التالي اسمهما:

(أ) بشير ناصر علي المرولة، وهو مواطن يماني يُدعى أنه شوهد آخر مرة في عام 2017 في مكان مجهول في الإمارات العربية المتحدة؛

(ب) عادل سعيد الحاج عبيد، الملقب بأبو السمح، وهو مواطن يماني يُدعى أنه شوهد آخر مرة في شباط/فبراير 2018 في مبنى عام في مكان مجهول في الإمارات العربية المتحدة.

ملاحظة

157- لا يزال الفريق العامل يشعر بالقلق إزاء الاحتجاز مع منع الاتصال المزعوم للشيخة لطيفة محمد آل مكتوم، وإزاء المعلومات التي وردت مؤخراً والتي تشير إلى أن حقوقها قد تتعرض لمزيد من الانتهاكات. ويحث الحكومة في هذا الصدد على تأكيد مصير السيدة آل مكتوم واتخاذ خطوات فورية لتوفير ضمانات كافية بخصوص سلامتها ورفاهها.

جمهورية تنزانيا المتحدة

إجراء عاجل

158- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العاجل، حالتين اثنتين تتعلقان بالشخصين التالي اسمهما:

(أ) سعيد رواسا، وهو مواطن بوروندي لديه وضع لاجئ في جمهورية تنزانيا المتحدة، اعتقلته عناصر من قوات الشرطة التنزانية بزيهم الرسمي ومسلحين آخرين مجهولي الهوية بزي رسمي في 22 تموز/يوليه 2020 في مخيم متينديلي للاجئين واقتيد إلى مكان لم يكشف عنه؛

(ب) أناكليت نكونزيماننا، وهو مواطن بوروندي لديه وضع لاجئ في جمهورية تنزانيا المتحدة، اعتقلته عناصر من قوات الشرطة التنزانية بزيهم الرسمي ومسلحين آخرين مجهولي الهوية بزي رسمي في 22 تموز/يوليه 2020 في مخيم متينديلي للاجئين واقتيد إلى مكان لم يكشف عنه.

رسائل ادعاء مشتركة

159- في 18 كانون الثاني/يناير 2021، أحال الفريق العامل، بمعونة آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء تتعلق بالقيود المستمرة والحادة المفروضة على الحريات الأساسية في جمهورية تنزانيا المتحدة في سياق انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2020.

160- وفي 25 كانون الثاني/يناير 2021، أحال الفريق العامل، بمعونة آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء بشأن الاختفاء القسري للاجئين بورونديين واعتقالهم واحتجازهم التعسفيين وإساءة معاملتهم أو تعذيبهم واحتمال قتلهم في جمهورية تنزانيا المتحدة.

أوزبكستان

إجراء عاجل

161- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العاجل، ثلاث حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) راحم الدين ساباروف، الذي يُدعى أنه اختطف في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2020 على أيدي عناصر يفترض أنهم ينتمون إلى أجهزة الأمن الأوزبكية بالقرب من مرفق احتجاز بولتافا رقم 64 في أوكرانيا. ويُدعى أنه نقل بعدئذ قسراً إلى أوزبكستان بالتنسيق مع أجهزة إنفاذ القانون الأوكرانية؛

(ب) أليشر حيدروف، الذي يُدعى أنه اعتقل في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2020 بالقرب من شارع بريغولنايا في ميكولايف، بأوكرانيا، على أيدي عناصر مجهولي الهوية يفترض أنهم ينتمون إلى أجهزة الأمن الأوكرانية. ويُدعى أنه نقل بعدئذ قسراً إلى أوزبكستان بالتنسيق مع أجهزة إنفاذ القانون الأوزبكية؛

(ج) غوربوز سيفيلاي، وهو مواطن تركي يُدعى أنه اختطف في 28 كانون الثاني/يناير 2021 من شقيقته في طشقند على أيدي خمسة رجال يُزعم أنهم ينتمون إلى المخابرات الأوزبكية.

162- وقرر الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، إحالة نسخة من البلاغات المتعلقة بالسيد ساباروف والسيد حيدروف إلى حكومة أوكرانيا ونسخة من البلاغ المتعلق بالسيد سيفيلاي إلى حكومة تركيا.

رسالة ادعاء مشتركة

163- في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعية آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء بشأن الاختفاء القسري المزعوم للسيد ساباروف والسيد حيدروف.

ملاحظة

164- يعرب الفريق العامل عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد بارتكاب عمليات اختطاف لمواطنين أوزبكيين خارج الحدود الإقليمية وإعادتهم قسراً بذريعة مكافحة الإرهاب والتصدي للتطرف العنيف. ويؤكد أن عدم الاعتراف بسلب الحرية من قبل موظفين حكوميين ورفض الاعتراف بالاحتجاز يشكلان اختفاء قسرياً حتى وإن دام هذا الاحتجاز فترة قصيرة. ويحيل الفريق العامل أيضاً إلى المادة 8 من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

إجراء عاجل

165- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العاجل، حالة واحدة تتعلق بأنطونيو خوسيه سيكوبيا توريس، وهو مواطن من جمهورية فنزويلا البوليفارية ونقيب في الحرس الوطني يُدعى أنه اختفى في 27 كانون الأول/ديسمبر 2020 في مقر جهاز الاستخبارات الوطني البوليفاري في كاراكاس بعد أن اعتقله موظفون في هذا الجهاز في تشوواو، بولاية أراغوا، في 4 أيار/مايو 2020.

المعلومات المقدمة من المصادر

166- قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة لم توضّح بعد، لكن هذه المعلومات اعتُبرت غير كافية لتوضيحها.

رسالة ادعاء مشتركة

167- في 4 كانون الأول/ديسمبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعية آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء بشأن عدم وجود تحقيقات فعالة وتعاون ثنائي لمعالجة حالات الاختفاء والإعدام خارج نطاق القانون التي تشمل، في جملة أمور، المهاجرين والعمال العابرين للحدود، على يد جهات مسلحة غير حكومية، من بينها جماعات مسلحة منظمة وعصابات إجرامية، في المنطقة القريبة من الحدود مع كولومبيا. وأُرسلت رسالة مماثلة إلى كولومبيا.

فييت نام

المعلومات المقدمة من الحكومة

168- في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أرسلت الحكومة معلومات عن حالة واحدة، لكن هذه المعلومات اعتُبرت غير كافية لتوضيحها.

رسالة ادعاء مشتركة

169- في 11 كانون الأول/ديسمبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعية آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء بشأن الاختفاء القسري المزعوم لسيام تيراووت، وهو مواطن تايلندي يُعتقد أن سلطات فييت نام اعتقلته في عام 2019، وبشأن ترونج دوي نهات، وهو مواطن من فييت نام ومدافع عن حقوق الإنسان ومدوّن وصحفي يُدعى أن عناصر من الشرطة التايلندية قبضوا عليه وأعيد إلى فييت نام في عام 2019. وأحالت الرسالة أيضاً إلى أحكام تشريعية في فييت نام تسمح بالاختفاء القسري والاحتجاز مع منع الاتصال. وأُرسلت رسائل مماثلة، من بينها ادعاءات عن دول تتسق عمليات الاحتجاز خارج الحدود الإقليمية أو تساعد عليها أو تقبلها ضمناً، إلى تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا.

اليمن

إجراء عادي

170- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، حالة واحدة تتعلق بتوقيف السباعي، الذي يُدعى أن مسلحين تابعين للحكومة، فيما أُفيد، اختطفوه في 26 كانون الأول/ديسمبر 2019 عند مركز مراقبة قرب العامري.

171- وأعلن الفريق العامل أنه سيشعر، اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2019، في توثيق الانتهاكات التي تتساوى وأعمال الاختفاء القسري التي ترتكبها جهات غير حكومية⁽¹¹⁾. وبناء على ذلك، نظر الفريق العامل خلال دورته 123 في أربع حالات تتساوى وأعمال الاختفاء القسري، يُدعى أنها ارتُكبت في الإقليم

(11) A/HRC/42/40، الفقرة 94.

الذي تسيطر عليه سلطات الأمر الواقع في صنعاء⁽¹²⁾. وأحال الفريق العامل، في إطار إجراءاته العادية، إلى سلطات الأمر الواقع في صنعاء 10 حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

- (أ) ياسر الجنيد، الذي يُدعى أنه اختطف في 20 شباط/فبراير 2017 في قرية السادة على أيدي مسلحين تابعين لسلطات الأمر الواقع في صنعاء؛
- (ب) فهمي المري، الذي يُدعى أنه اختطف في 13 آذار/مارس 2016 على أيدي عناصر تابعين لسلطات الأمر الواقع في صنعاء بينما كان يقود سيارته في اتجاه مدينة إب؛
- (ج) عاتب مهيوب، الذي يُدعى أنه اختطف في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 أمام مستشفى الرفاعي في محافظة حبان على أيدي عناصر تابعين للسلطات الفعلية في صنعاء؛
- (د) عبده البحيري، الذي يُدعى أنه اختطف في 25 كانون الثاني/يناير 2017 في تعز (عند مفترق طرق المخا) على أيدي عناصر يرتدون ملابس مدنية تابعين لسلطات الأمر الواقع في صنعاء؛
- (هـ) نجيب الشوجا، الذي يُدعى أنه اختطف من منزله في منطقة الجميلية في 15 آذار/مارس 2016 أثناء مدهمة أحد العناصر يُزعم أنه تابع لسلطات الأمر الواقع في صنعاء؛
- (و) خالد الصياغي، الذي يُدعى أنه اختطف في 4 كانون الثاني/يناير 2016 في تعز على أيدي خمسة عناصر تابعين لسلطات الأمر الواقع في صنعاء؛
- (ز) خليل الهاشمي، الذي يُدعى أنه اختفى في أيلول/سبتمبر 2017 من سجن عسكري تديره سلطات الأمر الواقع في صنعاء؛
- (ح) محمد السنوي، الذي يُدعى أنه اختطف في 19 آب/أغسطس 2015 عند مركز مراقبة قرب بني علي على أيدي مسلحين تابعين لسلطات الأمر الواقع في صنعاء؛
- (ط) ماجد الغشمي، الذي يُدعى أنه اختطف من إب في 18 آب/أغسطس 2015 أثناء سفره إلى محافظة مأرب على يد عناصر تابعين لسلطات الأمر الواقع في صنعاء؛
- (ي) منتصر اليوسفي، الذي يُدعى أنه اختطف في 8 كانون الثاني/يناير 2015 في محافظة حجة أثناء سفره إلى المملكة العربية السعودية على أيدي مسلحين تابعين لسلطات الأمر الواقع في صنعاء.

172- وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أحال الفريق العامل، بمعية آليات إجراءات خاصة أخرى، رسالة ادعاء إلى سلطات الأمر الواقع في صنعاء بشأن ادعاءات تخص اعتقال 10 صحفيين يمنيين واحتجازهم تعسفاً وتعذيبهم والحكم عليهم بالإعدام نتيجة محاكمة غير عادلة.

(12) يشدد الفريق العامل على أن الحالات الموجهة إلى سلطات الأمر الواقع في صنعاء لا تعني بأي حال من الأحوال الإعراب عن أي رأي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطات أي منها.

Annex I

Standard procedure cases

Burundi

1. The Working Group transmitted 12 cases to the Government, concerning:
 - (a) Armel Banteyakandi, a Burundian citizen, abducted on 8 September 2018 in front of his home by two policemen who came on-board a car with tinted windows. There were witnesses to this arrest;
 - (b) Mr. Jospin Keen Iradukunda, a Burundian national, arrested in February 2016 at Nyakabiga I, 10ème avenue, in the commune of Mukaza, in the Bujumbura Mairie province, Burundi by agents of the Service National de Renseignement (SNR) wearing a uniform;
 - (c) Pierre Claver Habarugira, a Burundian citizen, abducted on 4 October 2015 from his home, by individuals in police uniforms;
 - (d) Elvis Irakoze, a Burundian national, arrested by policemen on 11 December 2015 at around 11pm in Kinanira, in a bar near his residence located close to the MUSALAC dispensary in Bujumbura Mairie;
 - (e) Mr. Ismaïl Bandushubwenge was last seen on 10 December 2015 in Bujumbura Mairie, Musaga area, 1ère avenue;
 - (f) Jean Paul Nintunze, Burundian citizen, last seen on 5 July 2018, around 3 p.m. while training near the Gihofi camp (521st battalion) where he was a resident soldier;
 - (g) Nestor Ndayizeye, a Burundian citizen arrested on 20 December 2015 in the commune of Bugabira, Kirundo province, by agents of the National Intelligence Service (SNR) from Bujumbura acting under the authority of a colonel whose identity is known;
 - (h) Elie Bizimana, a Burundian citizen arrested on 4 March 2020 on Tenga-Gahwama Hill, Rubrizi area, Mutimbuzi Commune, Bujumbura Rural Province, Burundi, by the head of the Service National de Renseignement (SNR) in Mutimbuzi Commune;
 - (i) Isaïe Batumunwa, a Burundian citizen abducted on 22 July 2019 at 7 am on his way to the Nyeshenza market, by agents of the National Intelligence Service (SNR) in military and civilian dress;
 - (j) Jean Claude Hakizimana, a Burundian citizen, in village IV, arrested on 26 February 2020, at around 8 p.m., in the commune of Gihanga, by the Chief of Imbonerakure of the commune of Gihanga, whose identity is known;
 - (k) Egide Mpawenimana, a Burundian citizen abducted on 9 July 2019 near the bridge over the Rusizi River in the commune of Mutimbuzi, by the head of the National Intelligence Service (SNR) of the commune of Mutimbuzi, whose identity is known;
 - (l) Jérémie Ndayitwayeko, a Burundian citizen arrested on 13 May 2019 around 12 p.m. on the hill of Muyange by the head of the National Intelligence Service of the province of Bujumbura rural, accompanied by the head of the SNR of the commune of Mutimbuzi, whose identities are known.

Pakistan

2. The Working Group transmitted 77 cases to the Government, concerning:
 - (a) Muhammad Amir, a Pakistani national, allegedly arrested in January 2004 in Tehsil Samandri, District Faisalabad, by agents of the Inter-Services Intelligence (ISI);

(b) Muhammad Niaz, a Pakistani national, allegedly abducted on 9 April 2014 from his place of residence in Madina Colony, District D.I. Khan, Khyber Pakhtunkhwa, by agents of the Military Intelligence (MI);

(c) Doda, a Pakistani national, allegedly arrested on 4 September 2019 at his place of residence in Pidrak, district Kech, Balochistan, by Frontier Corps personnel;

(d) Usman, a Pakistani national, allegedly abducted on 4 September 2019 from Pidrak by agents of the Military Intelligence (MI), Frontier Corps and the Pakistani police;

(e) Sikandar Malik, a Pakistani national, allegedly abducted on 9 December 2015 at 11:55 p.m. from his place of residence in Marrar Chack No. 42/R.B Tehsil Sangla Hill, District Nankana Sahib, Punjab by four to five individuals believed to belong to the Pakistani police;

(f) Nasruddin, a Pakistani national, allegedly abducted on 24 August 2013 at Chaman Bazar Killa Abdullah by members of a secret agency, possibly by the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(g) Raees Khan, a Pakistani national, allegedly abducted on 2 September 2012 from Shinwari, Tapa Khoga Khel, Teshil & P.O Landi Kotal, District Khyber, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(h) Ali Haider Shah, a Pakistani national, allegedly abducted on 7 September 2018 in Gulzair Quaid, Islamabad, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(i) Bakhat Shah Zeb, a Pakistani national, was allegedly abducted on 29 April 2020 in front of Adiala Jail in Rawalpindi by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(j) Noor Zada, a Pakistani national, allegedly abducted on 6 June 2014 from his place of residence in Sirwaki Spain Kai, South Waziristan, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(k) Saaz Khan, a Pakistani national, allegedly abducted in May 2012 in Linda Bazar Haji Camp near the railway station of Lahore by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(l) Suleman Farooq Chaudhri, a Pakistani national, allegedly abducted on 4 October 2019 from Bahria town phase 3 Rawalpindi by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(m) Qari Muhammad Yaseen, a Pakistani national, allegedly abducted on 14 November 2015 from the Madrasa Khalid bin Walid Farooq Azam Mor Abbottabad by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(n) Waseem Ahmed, a Pakistani national, allegedly abducted on 26 July 2019 from his place of residence in Choti PO Khas District Attock by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(o) Muhammad Talha, a Pakistani national, allegedly abducted on 10 July 2020 from his house on 1084 street no 2 Transfarmer Chok Servise Road Sadqa Abad Rawalpindi, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(p) Yaar Muhammad, a Pakistani national, allegedly abducted on 19 February 2014 at 5:00 p.m. from his place of residence in Mohmand Agency by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(q) Muhammad Azeem, a Pakistani national, allegedly arrested on 22 September 2019 near his residence in Gulistan e Johar, Karachi, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(r) Abdul Shakoor, a Pakistani national, allegedly abducted on 9 November 2017 from his place of residence in Post Office Sheikh Umar Tehsil Kot Addu District Muzaffargarh by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(s) Hazab Ullah Qambrani, a Pakistani national, a university student, allegedly abducted on 14 February 2020 from Main Road Qambrani, Quetta, Balochistan, by members of Pakistani security forces dressed in plain clothes and believed to be state agents;

(t) Din Minhaj Ud, a Pakistani national, allegedly abducted on 19 April 2013 from Sherpao Colony, near Allah Wali Mosque on Street no 2, house no 373 in Karachi by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence or the Secret Services;

(u) Irshad Ahmad, a Pakistani national, allegedly abducted on 5 June 2016 in Razmak, District Debra Ismail Khan, Khyber Pakhtunkhwa by members of a secret agency, allegedly by the Pakistani Military Services;

(v) Israr Mohammad, a Pakistani national, allegedly arrested on 2 July 2013 at a check post of the Pakistani Army in Ashari Ghatt, District Lower Dir, Khyber Pakhtunkhwa by members of the Pakistani Military Secret Services;

(w) Mahmood Mudassar, a Pakistani national and journalist in Faisalabad, allegedly abducted on 20 August 2018 in Kamal Bun (about 4 km ahead of Mahandri and 10 km before Kaghan, Province KPK) by individuals believed to be members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI);

(x) Zia Ur Rehman, an Afghan national, allegedly abducted on 7 November 2019 near Masjid Rajgan in Odhar Wal, District Chakwal, Punjab by members of a secret agency, possibly by members of the Pakistani Military and State Secret Services;

(y) Khalid Khan, a Pakistani national, allegedly abducted on 28 October 2010 in Kohat Tunnel, near Tribe Zarghun Khel, Meri Khel, Post Office Darra Adam, District Kohat, Khyber Pakhtunkhwa, by agents of the National Army;

(z) Suhail Raza Bhatti, a Pakistani national, human rights activist, allegedly arrested on 17 September 2015 at the Government Boys Degree College Shahdadkot, District Kamber Shahdadkot, Sindh, by agents of the Pakistani Police, the Pakistan Rangers (Sindh), the Inter-Services Intelligence and the Military Intelligence;

(aa) Abdul Baqi, a Pakistani national, allegedly abducted on 5 April 2012 at Shabroze Hotel, Prince Road, Quetta District, Balochistan, by agents of the Pakistani Military and the Secret services;

(bb) Gulab Khan, a Pakistani national, allegedly abducted on 12 September 2011 in Shakto, District South Waziristan, Khyber Pakhtunkhwa, by agents of the Pakistani Military;

(cc) Shafiq Mohammad, a Pakistani national, allegedly abducted on 9 January 2015 from Karachi, Sindh, by agents of the Pakistan Military and Secret Services;

(dd) Umar Daraz, a Pakistani national, allegedly abducted on 15 November 2012 in Shakto, District South Waziristan, Khyber Pakhtunkhwa, by unidentified officers in civilian clothes believed to belong to the Pakistani Military and Secret Services;

(ee) Farman Ullah, a Pakistani national, allegedly arrested on 17 July 2020 at his place of residence in Kotka Abbas Khan Bhitani, Post Office Tajori Rasool Khel Kallay, District Lakki Marwat, Khyber Pakhtunkhwa, by agents of the Pakistani Military and secret services believed to belong to a check post named Mali Khel Jani Khel;

(ff) Sadaqat Khan, a Pakistani national, allegedly arrested on 2 May 2013 at his place of residence in Yaka Toot, Chan Agha Colony, District Peshawar, Khyber Pakhtunkhwa, by agents of the Pakistani Army and Military Secret Services dressed in plain clothes;

(gg) Sarfaraz, a Pakistani national, allegedly abducted in 2014 from Karachi Airport by members of a Secret Agency officers, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(hh) Haq Nawaz, a Pakistani national, allegedly abducted on 25 February from his workplace in Shewa Ada Pul Distt Swabi by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter- services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(ii) Adil Anwar, a Pakistani national, allegedly abducted in 2009 from the village of Barabandi, Swat, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(jj) Ijaaz, a Pakistani national, allegedly abducted in 2012 from Chinar Colony, Mingora Swat, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(kk) Imran Mohammad, a Pakistani national, allegedly abducted on 25 July 2020 from his workplace, a pharmacy located in Bilal Colony, North Nazim Abad, district Karachi Central, Sindh, by agents of the Pakistani military and secret services;

(ll) Bakht Zaman, a Pakistani national, allegedly abducted on 25 August 2009 from his shop in Faiz Abad, Post Office Faiz Abad, Saidu Sharif, District Swat, Khyber Pakhtunkhwa, by an officer belonging to the Pakistani police;

(mm) Zafran Ullah, a Pakistani national, allegedly abducted on 21 November 2020 from Asmoon Khel Post Office, Tehsil Spin Wam, District North Waziristan, Khyber Pakhtunkhwa by agents of the Pakistani military;

(nn) Waqar Ahmad, a Pakistani national, allegedly abducted on 14 May 2020 from Post Office Mubarak Shahi, Tehsil Mir Ali, District North Waziristan, Khyber Pakhtunkhwa by agents of the Pakistani military;

(oo) Rizwan a Pakistani national, allegedly abducted on 2 April 2015 at 3:30 a.m., from his place of residence at Bilal Colony Clifton, District South Karachi, Sindh, by agents of the Military Intelligence Services and the Pakistani police;

(pp) Alamgir, a Pakistani national, allegedly abducted on 24 August 2012 from his place of residence in Nawela Area, Tehsil Parawah, District D.I Khan, Khyber Pakhtunkhwa, by agents of the Pakistani Military Secret Services;

(qq) Abid Ullah, a Pakistani national, allegedly abducted on 21 June 2014 from a military checkpoint named Khudi near Mir Khun Khel, Turi Khel, Post Office Miranshah, Tehsil Miranshah, District North Waziristan, Khyber Pakhtunkhwa, by agents of the Pakistani Military Services;

(rr) Hazrat Ullah, a Pakistani national, allegedly abducted on 21 March 2021 from a Sohrab Gott, District Karachi, Sindh, by agents of Pakistani Military rangers;

(ss) Abid Rahman, a Pakistani national, allegedly arrested on 2 September 2019 at Misbah Block Factory, Khaisoor Road Moski, Mir Ali, District North Waziristan, Khyber Pakhtunkhwa, by agents of the Pakistani military;

(tt) Gul Rahman, a Pakistani national, allegedly abducted on 28 August 2020 from Wali Noor checkpoint of Pakistani Army, Post Office Jani Khel, Tehsil Bannu, District Bannu, Khyber Pakhtunkhwa by agents of the Pakistani military;

(uu) Shahid Noor, a Pakistani national, allegedly abducted on 13 September 2018 from his place of residence at Wali Noor Post Office Jani Khel Mushtarka, Tehsil & District Bannu, Khyber Pakhtunkhwa, by members of the Pakistani Military;

(vv) Abdul Majeed Baloch, a Pakistani national, allegedly abducted on 30 July 2020 from a factory in Ibrahim Hyderi Mills, Karachi by at least 10 individuals believed to belong to the Pakistani police;

(ww) Syed Naeem Akhtar Shah, a Pakistani national, allegedly abducted on 23 July 2016, at approximately 5:30 p.m., by individuals believed to belong to the Pakistani police while traveling from Hub, Balochistan, to Karachi, Sindh;

(xx) Dodo Khan Chandio, a Pakistani national, allegedly abducted on 26 June 2020 from a taxi stand in Khanpur Junjo near K. N. Shah, District Dadu by members of the Pakistani police;

(yy) Shahzad Ali Sher Manglo, a Pakistani national, a political activist, allegedly abducted on 17 June 2020 near an electric pole and a water pump on the main road of Gulshan-e- Hadeed Phase 2, Karahi, Sindh. It is believed that the perpetrators of Mr Manglo's abduction were state agents due to his affiliation to the JSSM political separatist party.

(zz) Jawed Noor, a Pakistani national, allegedly abducted on 20 January 2016 from Bannu Township, District Bannu, Khyber Pakhtunkhwa by the Pakistani Military Secret Services dressed in plain clothes;

(aaa) Umar Hayat Khan, a Pakistani national, allegedly abducted on 21 November 2017 from Khwaza Khela, District Swat, Khyber Pakhtunkhwa by agents of the Pakistani military;

(bbb) Arif Ullah, a Pakistani national, allegedly arrested on 28 November 2017 at his place of residence in Wazir Memlion Khel, Bachki, Jani Khel, District Bannu, Khyber Pakhtunkhwa, by agents of the Pakistani army;

(ccc) Amin, a Pakistani national, allegedly arrested on 15 May 2019 at his residence in Drazinda, Post Office Shewa, Miami Kabul Khel, Tehsil Shewa, District North Waziristan, Khyber Pakhtunkhwa by agents of the Pakistani army;

(ddd) Ullah Ikram, a Pakistani national, allegedly arrested on 22 October 2014 at his residence in Chagh Malai, Post Office and Tehsil Sarokai, District South Waziristan by agents of the Pakistani Military Intelligence (MI);

(eee) Muhammad Saleem, a Pakistani national, allegedly arrested on 23 November 2014 at Sadar Bazar, District Peshawar, Khyber Pakhtunkhwa, by agents of the Pakistani army during a general search and control operation;

(fff) Saad Abdul, a Pakistani national, allegedly abducted on 27 February 2013 from his house in House No-700, Block No-D, Mohallah North Nazim Abad, Tehsil and District Central Karachi, Sind, by agents of the Pakistani Army and Secret Services;

(ggg) Aman Ullah, an Afghan national, allegedly abducted on 1 January 2016 from Karkhano Market, district Peshawar, Khyber Pakhtunkhwa, Pakistan, by agents of the Pakistani Army and Military Services.

(hhh) Asif Khan, a Pakistani national, allegedly abducted on 11 February 2010 from Khair Pur, District Sukkur, Sindh, by Pakistani Military and Secret Services;

(iii) Asif Nawaz, a Pakistani national, allegedly abducted on 3 October 2020 from his place of residence in Mir Ali Tehsil, District North Waziristan, Khyber Pakhtunkhwa, by agents of the Pakistani Military;

(jjj) Aziz Ullah, a Pakistani national, alleegdy abducted on 14 September 2011 from District Bannu, Khyber Pakhtunkhwa, by agents of the Pakistani Military;

(kkk) Habib Salam, a Pakistani national, allegedly abducted on 1 September 2017 from Tarnol Area, District Rawalpindi, Punjab, by unidentified individuals believed to belong to the Pakistani military;

(lll) Izhar Ahmad, a Pakistani national, allegedly abducted on 18 April 2016 from the business of a person associated with him located in District Bajaur, Khyber Pakhtunkhwa, by agents of the Pakistani military;

(mmm) Wali Khan, a Pakistani national, allegedly arrested on 25 June 2020 at Ghor E Wala, District Bannu, Khyber Pakhtunkhwa, by agents of the Pakistani army and of the Counter- Terrorism Department of Ghor E Wala, District Bannu, Khyber Pakhtunkhwa;

(nnn) Naqeeb Ullah, a Pakistani national, allegedly arrested on 2 January 2016 at his village Khedi Post Office Eifak, Mir Ali Tehsil by agents of the Pakistani army;

(ooo) Nawab Khan, a Pakistani national, allegedly arrested on 21 January 2014 at Narwabu, Tehsil Salarzai, District Bajaur, Khyber Pakhtunkhwa by agents of the Pakistani army;

(ppp) Said Muhammad, a Pakistani national, allegedly arrested on 29 August 2020 at Draban Road, Mandi Chowk, District Derra Ismail Khan, Khyber Pakhtunkhwa, by agents of the Pakistani army and Pakistani secret services;

(qqq) Sana Ullah, a Pakistani national, allegedly abducted on 1 September 2011 from Masque Kanghar Bisti Number Daar, Baqa Pur P/O Hatiji Tehsil by members of a secret agency, possibly by the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(rrr) Muhammad Anas, a Pakistani national, allegedly abducted on 13 May 2020 from Mohala Layqat Abad Number 2 Faisalabad by members of a secret agency, possibly by the Military Intelligence (MI), the Inter- services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(sss) Faqeer Muhammad, a Pakistani national, allegedly arrested on 14 August 2020 at Safoora Chowrangi Karachi Sindh by members of a secret agency, possibly by the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(ttt) Sheir Rehman, a Pakistani national, allegedly abducted on 2 October 2020 from his place of residence in Servise Road Near Moter Way Church Interchange Village Bahbudi by members of a secret agency, possibly by the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(uuu) Naimat Ullah Khan, a Pakistani national, allegedly abducted on 2 November 2013 from district Khand Yaro, Sindh, by agents of a Pakistani military secret service dressed in plain clothes;

(vvv) Umar Sadiq, a Pakistani national, allegedly arrested on 14 July 2019 at the Khwaja Khar Check-Post near Gar Baz, Post Office Bakaka Khel, Baka Khel Wazir by agents of the Pakistani military;

(www) Zahoor Ahmad, a Pakistani national, allegedly arrested on 22 May 2017 in Malak Din Khel by agents of the Pakistani military;

(xxx) Noor Zalam, a Pakistani national, allegedly arrested on 9 February 2020 at Loralai District of Balochistan, by agents of the Pakistani military secret services;

(yyy) Bakht Shah Zeb, a Pakistani national, allegedly abducted at approximately 5 p.m. on 29 April 2020 in front of Adyala prison, District Rawalpindi, Punjab, by 12 to 13 agents of a Pakistani secret agency, dressed in plain clothes.

3. In accordance with its methods of work, the Working Group transmitted a copy of the cases of Mr. Zia Ur Rehman and Mr. Aman Ullah to the Government of Afghanistan.

Sri Lanka

4. The Working Group transmitted 36 cases to the Government, concerning:

(a) A minor boy, allegedly disappeared on 8 December 1992 in Thalavai, Pangudaweli, Batticaloa District. It is believed that he was abducted by the Sri Lankan Army;

(b) Ravindran Kannamuthu, allegedly arrested on 24 September 1992 and taken to the Komandurai Army Camp, by the Sri Lankan Army;

- (c) Sundaresan Saundaranayagam, allegedly abducted on 24 September 1993 from a paddy field in Eachatheevu, Vavunatheevu, Batticaloa District, by the Sri Lankan Army;
- (d) Karunaharan Sinnathambi, allegedly detained on 15 March 1985 in a paddy field in Karavetti, Batticaloa District, by the Sri Lankan Army;
- (e) Kandasamy Sinnathurai, allegedly disappeared on 10 May 1985. It is believed he was abducted by the Sri Lankan Army;
- (f) Kanaharatnam Supaiya, allegedly disappeared on 4 June 1993 in Chenkaladi, Batticaloa District. It is believed that he was abducted by the Sri Lankan Army;
- (g) A minor girl allegedly disappeared on 1 February 1993 in Chenkaladi, Batticaloa District. It is believed that she was abducted by the Sri Lankan Army;
- (h) Thuraisingam Thurasamy, allegedly disappeared on 30 June 1992 in Nelupodiyarukal, Pangudaweli, Batticaloa District. He was allegedly abducted by the Sri Lankan Army;
- (i) Mohan Vadivelu, allegedly disappeared on 8 December 1992 in Pangudaweli, Batticaloa District. It is believed that he was abducted by the Sri Lankan Army;
- (j) A minor girl, allegedly disappeared on 22 July 1996 in Pangudaweli, Batticaloa District. It is believed that she was abducted by Sri Lankan Army;
- (k) Balasingham Vavithurai, allegedly disappeared on 3 September 1991 after going to the hospital in Chenkaladi, Batticaloa District. It is believed he may have been abducted by the Sri Lankan Army;
- (l) Pelpola Loku Liyanage Alwis, allegedly abducted in mid-1989 from Colombo, by the Sri Lanka Army;
- (m) Upasena Dholamulage, allegedly abducted from a house in Thelikada Kosthuwa, Galle, Sri Lanka on 6 September 1989, by the Sri Lanka Army;
- (n) Nandhasiri Eshwara Kanganamge, allegedly abducted from an unknown location in Vadhuraba, Galle, on 13 November 1988, by the Sri Lanka Army;
- (o) Jagath Sithi Hatuwage, allegedly abducted in 1989 from Hikaduwa, Galle, by the Sri Lanka Army;
- (p) Lawrance Francis, allegedly abducted on 21 April 1992 while fishing and navigating in direction of Jaffna, by members of the Mandaithivu Sri Lankan Navy;
- (q) Weerasena Welalagoda Korale allegedly arrested on 3 March 1990 from his home in Hadhuganava, Galle, by the Sri Lanka Army;
- (r) Anuraj Anandanadarajah, allegedly arrested on 15 May 2009 at the Omanthai checkpoint, by the Sri Lankan army;
- (s) Gunatheepan Gunasekaram, allegedly arrested in Kilinochchi on 3 January 2007, by the Sri Lankan Army;
- (t) Krishnarajah Kanthasamy, allegedly arrested when traveling from Kilinochchi to Batticaloa, on 20 January 2007, by the Sri Lankan Army;
- (u) Kajendran Arumairajah, allegedly last seen in May 2009, while surrendering to the Army during a roundup by the Military Division of Mathalan in Puthukkudiyiruppu;
- (v) Shantharuban Sathananthan, allegedly arrested in Eluvaitivu, Jaffna District, on 20 November 2008, by the Sri Lankan Army;
- (w) Maheswary Kumarasamy, allegedly arrested on 15 May 2009 at the Omanthai check post, by the Sri Lankan Army;
- (x) Jesupatham Jegatheepan, allegedly abducted on 18 November 2008, during the siege of Visvamadu, in the Kilinochchi district, by the Sri Lankan Army;
- (y) Wakeesan Kanthasamy, allegedly disappeared on 19 April 2009 in Pokkanai, Northern Province. It is alleged that he was abducted by the Sri Lankan Army;

- (z) Senthooran Kanapathy, allegedly disappeared on 19 April 2009. It is alleged that he was abducted by the Sri Lankan Army;
- (aa) Athinesarasa Arunasalam, allegedly arrested on 17 March 1987, in Koomancholai, Batticaloa District, by the Sri Lanka Police's Special Task Force;
- (bb) Ravichandran Naharasi, allegedly disappeared on 27 May 1996 in Muthiraiyadi, Pankudaveli, Batticaloa District. It is believed that he was abducted by the Sri Lankan army;
- (cc) Sureswaran Poobalapillai, a Sri Lankan, allegedly disappeared on 23 July 2000 in Chenkaladi, Batticaloa District. It is believed he was abducted by the Sri Lankan Army;
- (dd) Sathiyaraj Sanmugam, allegedly detained on 1st January 1998 in Pangudaweli, Batticaloa District, by the Sri Lankan Army;
- (ee) Jeyanthanan Sornalingam, allegedly disappeared on 4 January 2000 in Chenkaladi. It is believed that he was abducted by the Sri Lankan army;
- (ff) Sundharajan Thillaiyambalam, allegedly abducted on 8 July 2004 from his home in Pangudaweli, Batticaloa District, by unknown officials in a white van;
- (gg) Baskaran Vadivelu, allegedly disappeared on 16 April 2004. It is believed he was abducted by the Sri Lankan Army;
- (hh) Johndonbosco Francis, allegedly abducted on 21 April 1992 while fishing and navigating in direction of Jaffna, by members of the Mandaithivu Sri Lankan Navy;
- (ii) Jeyasundara Hiniduma Liyanage, allegedly abducted on 15 November 1988, from his house in Galle, by members of the Sri Lanka Army;
- (jj) Chandrapala Kalagejagodage allegedly arrested at Bandaranayaka International Airport on 3 August 1990, by the police.

Syrian Arab Republic

5. The Working Group transmitted 33 cases to the Government, concerning:

- (a) Mayada Wakel, allegedly abducted on 7 April 2013 along with her five minor children by members of the National Defense Militia reportedly affiliated with the Syrian Government at the checkpoint "Saqr Rostom" near the city of Homs;
- (b) A minor boy, allegedly abducted on 7 April 2013 along with his mother and four siblings by members of the National Defense Militia reportedly affiliated with the Syrian Government at the checkpoint "Saqr Rostom" near the city of Homs;
- (c) A minor boy, allegedly abducted on 7 April 2013 along with his mother and four siblings by members of the National Defense Militia reportedly affiliated with the Syrian Government at the checkpoint "Saqr Rostom" near the city of Homs;
- (d) A minor girl, allegedly abducted on 7 April 2013 along with her mother and four siblings by members of the National Defense Militia reportedly affiliated with the Syrian Government at the checkpoint "Saqr Rostom" near the city of Homs;
- (e) A minor girl, allegedly abducted on 7 April 2013 along with her mother and four siblings by members of the National Defense Militia reportedly affiliated with the Syrian Government at the checkpoint "Saqr Rostom" near the city of Homs;
- (f) A minor girl, allegedly abducted on 7 April 2013 along with her mother and four siblings by members of the National Defense Militia reportedly affiliated with the Syrian Government at the checkpoint "Saqr Rostom" near the city of Homs;
- (g) Nawal Alkhalil, allegedly abducted on 7 April 2013 along with her three minor children by members of the National Defense Militia reportedly affiliated with the Syrian Government at the checkpoint "Saqr Rostom" near the city of Homs;

- (h) A minor boy, allegedly abducted on 7 April 2013 along with his mother and two siblings by members of the National Defense Militia reportedly affiliated with the Syrian Government at the checkpoint “Saqr Rostom” near the city of Homs;
- (i) A minor boy, allegedly abducted on 7 April 2013 along with his mother and two siblings by members of the National Defense Militia reportedly affiliated with the Syrian Government at the checkpoint “Saqr Rostom” near the city of Homs;
- (j) A minor boy, allegedly abducted on 7 April 2013 along with his mother and two siblings by members of the National Defense Militia reportedly affiliated with the Syrian Government at the checkpoint “Saqr Rostom” near the city of Homs;
- (k) Mazen Al-Hamada, allegedly abducted on 22 February 2020 from either Berlin Schoenefeld or Berlin Tegel Airport by an official affiliated with the Syrian Government from which he was reportedly transferred to Syria where he subsequently disappeared. In accordance with its methods of work, the Working Group transmitted a copy of the case to Germany and the Netherlands;
- (l) Okba Mashaan, allegedly arrested on 28 March 2012 in Al-Bu Amer village by Baath party militias reportedly affiliated with the Syrian security forces;
- (m) Marwan Ibrahim, allegedly abducted on 14 November 2012 by armed groups affiliated with the Syrian security forces in the suburbs of Al-Hajar Al-Aswad;
- (n) Ayham Ghazzoul, allegedly abducted on 5 November 2012 from the Medical Faculty in Damascus by an armed group of students affiliated with Syrian security forces;
- (o) Mohammad Nassif, allegedly abducted on 25 November 2014 in Baqaa, Lebanon, by armed groups loyal to Hezbollah and then handed over to the Syrian intelligence services who transferred him to Syria. In accordance with its methods of work, the Working Group transmitted a copy of the case to the Government of Lebanon;
- (p) Mohammad Kheir Mamdouh Issawi, allegedly arrested on 6 October 2011 by the Syrian security forces on Hama Road between Kefr Zaite and Hama at a temporary checkpoint which was set up for several hours;
- (q) Mamdouh Raheel Dukhan, allegedly arrested at his shop in Damascus on 10 November 2015 by members of the Syrian security forces;
- (r) Hassan Hikmat Hussein, allegedly arrested on 13 April 2013 by Syrian security forces at a temporary checkpoint on the way to Al Hal market;
- (s) Mustafa Ahmad Rashed Suleiman, allegedly abducted on 29 April 2017 from his home in Arbin by members of the Islamic Army presumably supported by the Syrian security forces;
- (t) Abdallah Thalj Al Salman, allegedly arrested on 21 March 2013 by the Syrian armed forces close to Najha Military Residence in Damascus;
- (u) Mohammad Badih Hajj Mahmoud, allegedly arrested on 17 October 2013 by the Syrian armed forces in a raid on his house in Latakia;
- (v) Mohamed Abdul Qader al Sheikh, allegedly arrested in May 2012 by the Syrian armed forces in Aleppo;
- (w) Abdel Qader Abdel Hamid Sulieman, allegedly arrested in November 2012 by members of the Syrian armed forces in Idlib;
- (x) Abdel Razak Dahan Dukhan, allegedly arrested in August 2014 by members of the Syrian armed forces at a check-point close to the Syria-Lebanon border;
- (y) Wissam Ali Al Hallaq, allegedly arrested on 7 March 2013 by members of the Syrian armed forces in Aleppo;
- (z) Ahmad Najdat Tofran, allegedly abducted on 21 April 2013 by members of the Syrian armed forces at a checkpoint located at Dummer al Balad, Damascus;
- (aa) Mahmoud Mostafa Quzhair, allegedly arrested on 6 June 2012 by members of the Syrian armed forces in his home in Idlib;

(bb) Gayyath Hajji Abdel Qader, allegedly arrested on 4 June 2012 by members of the Syrian armed forces in his home in Ramliyah;

(cc) Mohammad Ali Al Ali, allegedly arrested on 29 November 2018 by the Syrian armed forces at a checkpoint on the cross-road of Abu Dhur;

(dd) Ibrahim Ramadan Zaidan, allegedly arrested on 1 March 2013 by the Syrian armed forces at a checkpoint at Mesaif bridge, near West Hama;

(ee) Fajr Hamduna Al Abdallah, allegedly arrested in September or October 2012 by the Security branch at military barracks at Jabal Al Sheikh;

(ff) Hisham Khaleel Daher, allegedly arrested on 10 July 2011 by the Syrian security services at Government Department building in Idlib;

(gg) Nasr Thabet Bsses, allegedly arrested on 13 February 2013 by an armed group affiliated with the Syrian armed forces in a raid on his house in Al Haffa.

Annex II

[Spanish only]

General allegations

Colombia

1. El Grupo de Trabajo recibió información de fuentes fidedignas sobre obstáculos encontrados en la aplicación de la Declaración sobre la Protección de Todas las Personas contra las Desapariciones Forzadas en Colombia.
2. Según la información recibida, los miembros de la comunidad campesina de Recetor y Chámeza, Colombia, fueron objeto de un conjunto de violaciones de los derechos humanos, incluyendo desapariciones forzadas, torturas, ejecuciones sumarias, amenazas de muerte, desplazamiento forzado y despojo entre noviembre de 2002 y marzo de 2003 en el marco de la Política de Seguridad Democrática, implementada a partir de 2002. Las desapariciones forzadas, aparentemente utilizadas de forma sistemática como herramienta para controlar y aterrorizar a la población local, han sido presuntamente cometidas por grupos paramilitares y agentes del Estado, actuando estos últimos en complicidad o con aquiescencia.
3. De acuerdo con la información proporcionada, estas violaciones se produjeron en el marco de las operaciones de contrainsurgencia contra los grupos guerrilleros de la zona, incluida la Operación Emperador del ejército colombiano, a través de la Fuerza de Tarea Cazador. Como resultado, se registraron 62 casos de desaparición forzada en la comunidad de Recetor y 21 casos en la comunidad de Chámeza, seguidos por el desplazamiento forzado masivo del 75% de la población regional. La falta de prácticas de investigación eficaces y rápidas en relación con la búsqueda de las personas desaparecidas y la investigación penal de los presuntos autores fomentó un clima generalizado de impunidad.

A. La práctica de desapariciones forzadas y otras violaciones de derechos humanos

4. Se señala que la presunta violencia sistemática en los municipios de Recetor y Chámeza, derivó de la disputa por los recursos naturales, debido al descubrimiento de petróleo en el suelo de Recetor, que consolidó como prioritarias las políticas de minería y orden público del Estado sobre el territorio. Debido a la llegada de grupos armados como las *Fuerzas Armadas Revolucionarias de Colombia* (FARC) y el *Ejército de Liberación Nacional* (ELN) en la década de 1990, la población fue consecuentemente estigmatizada por estar vinculada a los grupos guerrilleros y sus actividades. En consecuencia, desde los años 90 el Ejército hizo presencia para proteger la infraestructura petrolera y desde 2002 operó como parte de la política de contrainsurgencia, lo que resultó en una militarización permanente de la zona según la fuente.
5. Según la información recibida por el Grupo de Trabajo, las desapariciones forzadas y otras graves violaciones de derechos humanos afectaron a siete veredas - El Vagón, Guruvita, Comogo, Sinagaza, Teguita Alta, Guafal de Caja y Barriales- que pertenecían a la jurisdicción bajo control del Ejército colombiano, entre ellos el Batallón de Infantería 44 Ramón Nonato Pérez y el Batallón Móvil de Contraguerrilla No. 25 Héroes de Paya.
6. Según la fuente, las alianzas contrainsurgentes estaban conformadas por el Ejército Nacional a través del Comandante del Batallón 44 Ramón Nonato Pérez y por un grupo paramilitar a través del Comandante militar de las *Autodefensas Campesinas del Casanare* (ACC). Se alega la complicidad sistemática entre las fuerzas militares, los grupos paramilitares y las autoridades civiles evidenciada en la coautoría, connivencia, tolerancia, aquiescencia y encubrimiento de las mencionadas graves violaciones de derechos humanos. La coordinación militar-paramilitar también habría incluido la entrega de información de inteligencia y, en particular, la elaboración, en cooperación con las autoridades civiles, de “listas negras” en las que se enumeran los nombres de las personas que supuestamente cooperaban con los grupos guerrilleros.

7. Según se informa, las víctimas afectadas por las mencionadas violaciones fueron campesinos, agricultores, empleados, médicos, estudiantes y personas acusadas de haber colaborado con los grupos guerrilleros. Las personas fueron secuestradas a plena luz del día y llevadas a los campamentos paramilitares, donde fueron sometidas a torturas y tratos crueles, inhumanos y degradantes, como la práctica de golpearlas, quemarlas, cortarlas con cuchillos, desmembrarlas, asfixiarlas con jabón o ejecutarlas sumariamente. Asimismo, en el campamento paramilitar, las personas cautivas debían someterse a interrogatorios en los que se les obligaba a acusar a miembros de la comunidad de estar vinculados a los grupos guerrilleros.

8. Se alega que estas prácticas fueron seguidas por la destrucción parcial de las viviendas de las personas desaparecidas y sus familias, el robo de sus fuentes de sustento, así como amenazas de muerte, lo que resultó en el desplazamiento forzado del 90% de las familias de personas desaparecidas. A largo plazo, estas prácticas destruyeron la economía campesina, las tradiciones culturales, así como el tejido social de la sociedad campesina y el vínculo con sus tierras según la fuente.

B. Deficiencias en los procesos de búsqueda de personas desaparecidas

9. A pesar de las visitas interinstitucionales de entidades de la Comisión de Búsqueda de Personas Desaparecidas entre otras instituciones, se alega que prevalece la falta de formulación de Planes de Búsqueda en el Plan Metodológico de las investigaciones realizadas por las Fiscalías y la inexistencia de planes regionales de búsqueda de personas desaparecidas. 17 años después de los hechos, y casi cinco años después del Acuerdo de Paz entre el gobierno y las FARC, el gobierno no habría proporcionado planes de búsqueda adecuados en el 99% de los casos pendientes según la fuente.

10. Se informa además que la participación de las víctimas en la elaboración de los planes de búsqueda, así como en cualquier otra política pública, habría sido sistemáticamente obstaculizada debido a la ausencia de voluntad política. La exclusión de las víctimas de los comités técnicos formados para la búsqueda limitaría aún más la eficacia de las investigaciones. Según la información proporcionada por la fuente, no se han llevado a cabo investigaciones efectivas sobre los actos de violencia contra las mujeres, incluida la violencia sexual y la desaparición forzada.

11. Asimismo, la fuente reporta la ausencia o el retraso significativo de los procesos de exhumación e identificación de los restos humanos exhumados bajo la Ley 975/05c y la falta de devolución de dichos restos a sus familiares. Se informa que la ausencia de participación de agencias forenses extranjeras independientes por falta de voluntad política, la falta de la sistematización oficial de las fosas y los restos humanos encontrados y de información sobre el estado de los procedimientos de pruebas de ADN facilitados a las víctimas obstaculizan gravemente los procesos de identificación.

C. Impunidad generalizada

12. Se señala a la atención del Grupo de Trabajo que el gobierno supuestamente no investigó ni procesó a los agentes estatales presuntamente responsables de los crímenes cometidos, lo que fomentó un nivel alarmante de impunidad según la fuente. Aunque los principales jefes paramilitares de las ACC fueron procesados, ningún oficial o suboficial del ejército, ni autoridad civil identificada como responsable en relación con los hechos o con responsabilidad de mando, salvo un coronel, habría sido llamado a juicio disciplinario o penal para responder a los graves hechos, acciones y omisiones que condujeron a las mencionadas violaciones de derechos humanos.

13. Por el contrario, se documentaron intentos de minimizar el número de víctimas y de ocultar la ocurrencia de desapariciones forzadas por parte de las autoridades militares y civiles. Las investigaciones penales se habrían caracterizado por una gran negligencia, con la prevalencia de pesquisas insulares o paralizadas en fases “preliminares”, retrasos en los procedimientos, cierre de las investigaciones sin encontrar a las víctimas y filtración a perpetradores de información de las investigaciones. En consecuencia, la fuente alega que la responsabilidad del Estado por las masivas y reiteradas desapariciones forzadas y violaciones

de derechos humanos contra la población civil de Recetor y Chámeza está profundamente comprometida.

14. La fuente denuncia además la ausencia de sanción disciplinaria y/o penal de los funcionarios públicos que dilataron, o bajo los cuales se paralizaron las investigaciones.

E. Procesos de revictimización y falta de reparación

15. Según la fuente, existe un clima de intimidación y hostigamiento contra los familiares de las personas desaparecidas que les impide presentar denuncias y los somete a graves consecuencias psicológicas, como la ansiedad y el estrés, que pueden equivaler a un trato cruel, inhumano o degradante, o incluso a la tortura y otras formas de revictimización.

16. De acuerdo con la fuente, no se han realizado medidas efectivas de memorialización frente a las graves violaciones cometidas en la comunidad de Recetor y Chámeza. Por ejemplo, las políticas públicas relacionadas con la Verdad y la Memoria están enteramente ausentes en relación con las escuelas públicas en la comunidad, que habrían sido utilizadas como centros de tortura, encarcelamiento y ejecución sumaria. La ausencia de estas políticas perjudica gravemente el reconocimiento de los crímenes y la restauración de la dignidad de las víctimas de desaparición forzada.

17. La fuente concluye que la falta de reparación de las víctimas y el abandono social del Estado en relación con las diversas formas de revictimización de las víctimas de desapariciones forzadas provocó una grave situación humanitaria y generó un efecto perjudicial en el disfrute de sus derechos económicos, sociales y culturales. Por último, la ausencia de programas psicosociales para víctimas obstaculiza cualquier posibilidad de reparación del impacto psicológico duradero resultante de la práctica de la desaparición forzada y otras graves violaciones de derechos humanos.

18. El Grupo de Trabajo estaría agradecido por la cooperación y toda la información que pueda proveer el Gobierno de Su Excelencia sobre las siguientes preguntas:

(i) Si los hechos relatados en la presente alegación son exactos. Si no es así, ¿cuáles son los hechos reales?

(ii) Sírvase explicar qué medidas se han tomado para la búsqueda de las 62 personas desaparecidas en Recetor y las 21 personas desaparecidas en Chámeza, y si se han formulado planes de búsqueda en relación con las desapariciones forzadas perpetradas en la región. Asimismo, si se han entablado diálogos con los familiares de desaparecidos y se les ha permitido participar en la elaboración del plan de búsqueda.

(iii) Si se han tomado medidas para investigar la alegada coordinación delictiva entre las fuerzas militares y paramilitares con autoridades civiles, en particular la producción e intercambio de información de inteligencia con “listas negras” de quienes luego serían víctimas de las violaciones a los derechos humanos. Asimismo, si se han adoptado medidas para desclasificar, recopilar y sistematizar información de inteligencia relacionada con estos hechos. Sírvase también informar si se han formulado imputaciones contra las autoridades militares y civiles presuntamente involucradas en los hechos.

(iv) Si se han llevado adelante investigaciones penales o disciplinarias para deslindar la responsabilidad de los funcionarios públicos que habrían paralizado las investigaciones de los hechos.

(v) Sírvase describir se han adoptado políticas para la reparación integral de los familiares de las personas desaparecidas, incluyendo programas para posibilitar su retorno, así como el del resto de la población regional desplazada forzosamente. Asimismo, si se han elaborado políticas públicas para la memorialización de las graves violaciones a los derechos humanos ocurridas, en particular en relación con el alegado uso de escuelas como centros de tortura de las personas que eran secuestradas.

México

19. El Grupo de Trabajo recibió información de fuentes fidedignas sobre obstáculos encontrados en aplicación de la Declaración sobre la protección de todas las personas contra las desapariciones forzadas. La presente alegación general trata las irregularidades en las que ha incurrido la Fiscalía General del Estado de Morelos (FGEM) en el manejo de cadáveres no identificados.

20. Entre el 23 de mayo y el 6 de junio de 2016, según señala el párrafo 4 de la Recomendación 48/2016, publicada por la Comisión Nacional de Derechos Humanos: ‘Informe de Búsqueda, identificación y registro de personas desaparecidas’, fueron exhumados de la fosa común de Tetelcingo un total de 119 cadáveres. De éstos, 107 cuerpos contaban con carpeta de investigación, 8 cuerpos sin ella y 3 cuerpos fueron donados por la FGEM a distintas universidades del Estado de Morelos.

21. En 2015, las organizaciones de familiares desaparecidos en el Estado de Morelos, constataron la existencia de una fosa clandestina en la colonia Pedro Amaro, en el municipio de Jojutla. El acta de Cabildo, con fecha 14 de mayo de 2014, señala que la FGEM, en colaboración con las autoridades municipales, inhumó 38 cadáveres, si bien el Fiscal de la época, Javier Pérez Durón, aseguró en medios de comunicación que sólo existían 35 cadáveres con su carpeta de investigación.

22. Entre marzo y abril de 2017, se logró la exhumación de la fosa de Jojutla en la que se encontraron además de las 38 inhumaciones que la Fiscalía reconoció, 85 perfiles genéticos sin identificar. No obstante, los trabajadores del Panteón Pedro Amaro declararon que dicha fosa podría contener 150 cadáveres, aunque las exhumaciones se detuvieron a los 85 hallazgos. Habiendo transcurrido tres años, no hay avances en las investigaciones y 84 de los 85 hallazgos recuperados siguen en calidad de desconocidos (continúan sin identificar).

23. Además, ‘los restos exhumados del Panteón Pedro Amaro fueron inhumados nuevamente en el Panteón Jardín de los Recuerdos en Cuautla, Morelos y no en frigoríficos como debía haberse hecho para mantener la cadena de custodia de la evidencia forense’.

24. De esta manera, la actuación de la FGEM en la fosa de Jojutla habría permitido la continuidad de las desapariciones forzadas, en al menos dos ocasiones: ‘la primera vez disponiendo los cuerpos en la fosa común irregular de la colonia Pedro Amaro, sin ningún tipo de protocolo, respeto, o manejo...’, y la segunda ‘por el tratamiento dispensado a la evidencia recuperada, tanto a los cuerpos recuperados como a los accesorios encontrados junto a los cuerpos (...), destrozando así la evidencia forense que aún se conservaba con los hallazgos’.

25. Según la información recibida, la FGEM:

26. No aplicó los protocolos de búsqueda de personas desaparecidas.

27. En concreto, no ha creado perfiles genéticos que permitan cotejar los restos hallados con las familias que buscan a sus seres queridos, aumentando de manera injustificada la incertidumbre de las familias. De esta manera, la FGEM ha faltado a la obligación de llevar a cabo la identificación forense, reconocida en numerosas ocasiones por la jurisprudencia de la CorteIDH (entre otros, Caso de la Hermanas Serrano Cruz vs. El Salvador, párr.178) y la Relatora especial de la ONU sobre ejecuciones extrajudiciales, sumarias y arbitrarias, en su Informe A/75/384/, de 12 de octubre de 2020.

28. La FGEM ‘tampoco ha designado un enlace familiar que pueda dar cuentas del avance en el proceso iniciado con la exhumación de las fosas- como sugiere el ‘Protocolo de Minnesota’; no cuenta con una estrategia específica para identificación de los cadáveres encontrados; no conservó la cadena de custodia que establece dicho protocolo, y permitió que la administración municipal interviniera en los predios colindantes a la fosa, acordonados para su exhumación.

29. En este sentido, la Corte IDH ha señalado en varias ocasiones que en el manejo de la escena del crimen y el tratamiento de los cadáveres es necesario actuar con la debida diligencia necesaria para conservar los elementos de prueba que permitan concluir con éxito la investigación (Caso González y otras vs. México. Sentencia de 16 de noviembre de 2009,

párr.301). En cuanto a conservar la cadena de custodia, la Corte IDH considera que consiste en llevar un registro escrito preciso, complementado por fotografías y otros elementos que permitan reconstruir la historia del elemento probatorio (Caso Velázquez Paíz y otros vs. Guatemala. Sentencia de 19 de noviembre de 2015, párr. 153).

30. Además, transcurridos tres años desde las exhumaciones, la falta de actuación de la FGEM, supone la vulneración de la obligación de llevar a cabo la búsqueda de la persona desaparecida, que incluye una investigación penal de los responsables de la desaparición. En este sentido, las fuentes están preocupadas por el hecho de que la FGEM ha detenido las durante 3 años las investigaciones, paralizando las actuaciones tendientes a identificar los perfiles genéticos hallados en la fosa de Jojutla. Asimismo, ‘ha limitado el derecho a la verdad de las familias de los desaparecidos, al restringir las informaciones sobre la fosa de Jojutla, coartar la participación de las familias en las investigaciones y dilatar las acciones tendientes a identificar los 84 cuerpos que continúan sin identificar’.

31. El Grupo de Trabajo estaría agradecido por la cooperación y toda la información que pueda proveer el Gobierno de Su Excelencia sobre las siguientes preguntas:

- (i) Si los hechos relatados en la presente alegación son exactos. Si no es así, ¿cuáles son los hechos reales?
- (ii) ¿Qué medidas han sido adoptadas por el Gobierno de Su Excelencia para requerir a la FGEM que demuestre las acciones llevadas a cabo para la identificación de los restos mortales hallados en la fosa de Jojutla?
- (iii) ¿De qué manera ha adoptado la FGEM un ‘¿Plan de Exhumaciones’ a fin de identificar cuántas fosas comunes irregulares hay actualmente en Morelos, dónde están localizadas y cuál ha sido la participación de las autoridades en su funcionamiento?
- (iv) ¿En qué medida cabría la posibilidad de que la FGEM construyese un Centro de Identificación Humana con el equipamiento necesario para llevar a cabo el peritaje de los casi 700 cuerpos que continúan sin identificar y de los que se recuperarían de otras fosas comunes irregulares?

Syrian Arab Republic

32. The source reports that, between 2011 and 2017, the Syrian government, acting through branches of the Syrian Armed Forces and State Security Department, systematically perpetrated enforced disappearances against Sunni Muslims in Aleppo, Damascus, Homs, Idlib, Latakia and Rif-Dimashq. The large geographic spread is indicative of the widespread nature of the disappearances perpetrated by the government.

33. In many cases, the events amounting to the deprivation of liberty of the concerned individuals occurred in a public setting, often in full view of the victim’s family and neighbours. The relatives have described the way in which their loved ones were forcibly removed from their homes or places of work by Syrian military officers. In several cases, Syrian military officers physically beat the alleged victims while they stood standing in the street, or while they were being taken to the car.

34. The alleged arrests were also carried out at checkpoints run by the Syrian military. As the fighting in Syria intensified, the number of checkpoints in the country increased exponentially. The Syrian military used checkpoints to verify IDs and to conduct personal searches. It has also been suggested that checkpoints were set up for the explicit purpose of forcibly disappearing people. In some instances, the deprivation of liberty leading to the disappearances occurred at a checkpoint on the border between Syria and Lebanon.

35. In the majority of cases, the precise reason for the arrest or other deprivation of liberty remains unknown. The source details how Syrian military branches would carry out mass arrests of men, in particular, in a way that appears random and indiscriminate. The impression left on the relatives is that the intention behind the carrying out of mass public arrests was to incite terror in the local community.

36. Although the individuals disappeared by the Syrian military appear to be random targets, the source suggests that there is an underlying logic to the military's activities. While some relatives allege that sectarianism lies at the heart of their loved ones' disappearance, others suggest that there is a punitive aspect to enforced disappearance, claiming their loved ones were disappeared as retaliation for local resistance to the government. One of the few concrete reasons for deprivation of liberty indicated is a failure to perform military service.

37. The deprivation of liberty was followed by a complete refusal on the part of the Syrian authorities to disclose information about the fate or whereabouts of the concerned person, or even to acknowledge their existence. The relatives describe desperate attempts to obtain further information about their loved ones, often over a prolonged period. In the absence of official mechanisms for obtaining further information, it is left to relatives' own initiative to undertake the necessary inquiries into the fate or whereabouts of their loved ones.

38. In many instances, fears of reprisals have prevented relatives from making further inquiries on the fate and whereabouts of their loved ones. Male members of the family are particularly fearful. As a result, it is often female family members, who put themselves at risk to uncover the fate or whereabouts of their missing relatives. On the rare occasions when relatives have been able to obtain information, it is usually through informal sources. Several have described attempts to leverage their personal connections with individuals, such as members of the military, who have close ties to the government. Often, they were only able to obtain information through informal sources by paying exorbitant amounts of money.

39. When relatives have attempted to follow up on the leads obtained through informal channels, they have come up against the state's refusal to verify the hard-won information by acknowledging the disappearance. The refusal to validate the relatives' search for the truth compounds the original act of disappearance and is a source of re-traumatization.

40. The information provided indicates that individuals forcibly disappeared by the Syrian government were subjected to torture and cruel, inhuman, or degrading treatment. Such treatment can occur from the moment of arrest or deprivation of liberty and continue throughout the disappearance.

41. Information received also describes the disappearance of Syrian nationals by a non-state armed group known as the Army of Islam, or the Islamic Army. While the Army of Islam does not appear to be a regular division of the Syrian Armed Forces, the information provided indicates that there was cooperation between the Army of Islam and the Syrian government, and that the former was operating with the acquiescence of the latter.

42. The source also outlines the predatory way in which private individuals have sought to exploit the grief caused by enforced disappearance. Abusing the trust placed in them by relatives who are desperate to know the circumstances of the disappearance and the fate or whereabouts of their loved ones, individuals close to the Syrian government have solicited bribes for the mere promise of information and the comfort that it may bring. This amounts to enriching oneself at the expense of relatives' fundamental right to know the truth.

43. The individuals involved in brokering information include military officials, judges, and lawyers. In some cases, the relatives have fallen victim to acts of pure deception, as the promised information fails to materialize, and the broker cuts off all communication with the relatives. In other cases, the brokers are engaged in acts of extortion rather than deception, demanding huge amounts of money for even the most modest services. Some relatives believe that brokers have gone so far as to mislead them about their loved one's death.

44. It is reported that the damage caused by enforced disappearance has overwhelmed the family structures that existed prior to the disappearance in Syria. In many cases, enforced disappearance resulted in the loss of not one parental relationship, but two, as the remaining caregiver struggles to deal with the psychological harm caused by the disappearance, while shouldering the new responsibilities that have been thrust upon them.

45. The source maintains that there is a clear link between the forcible disappearance of a family member and a reduction in children's educational development and attainment. The information provided reveals that education is often disrupted when a Syrian household loses a male relative. Most relatives reported some form of disruption to children's education as a result of their loved one's disappearance. Some cited loss of motivation as the primary reason,

re-emphasizing the severe psychological and emotional consequences of enforced disappearance. Others pointed to a drop in familial support for their education, the need to work, or the pressure to marry early. Though boys and girls are similarly affected, the underlying reasons are gendered.

46. It is indicated that patriarchal norms and structures in Syria mean that a girl's right to education is often precariously held. Young Syrian women and girls have repeatedly indicated that losing their father meant losing a pillar of support for their education. Some have lost their right to freely choose their own destiny completely. This is because the financial uncertainty caused by the disappearance of the family breadwinner puts young women and girls at risk of forced and child marriage.

47. Young men and boys have reported that they became acutely aware of the family's economic and social situation following the disappearance of the family breadwinner. Recognition of the economic disruption caused by the disappearance of the breadwinner goes hand in hand with a growing sense of responsibility to improve the family's financial and social situation. Young men and boys step into stereotypically male adult roles, including by becoming income earners, to meet the needs of the family. The information presented suggests that this disproportionately affects the first-born boy in the family.

48. The combined effect of all of these factors is that the forcible disappearance of a male breadwinner increases the risk that young men and boys will be forced into child labour. It is reported that young men and boys, whose parent is disappeared, start to work from around the age of 10. They perform jobs involving hard labour, such as farming, woodcutting, and carrying heavy goods. Such work is well beyond their physical development, making it is hazardous to their health and physical wellbeing.

49. Although the source suggests that young men and boys are more likely to be forced into child labour, girls are also affected. Taking on the role of income earner impairs the enjoyment of other rights, particularly the right to education. Young men and boys have explained that education was incompatible with their new role within the family, as they took on responsibilities such as care of younger siblings and earning to support the family.

50. The Working Group would be grateful for your Excellency's Government cooperation and observations on the following questions:

- (i) Please provide any additional information and any comment you may have on the above-mentioned allegations.
- (ii) What are the rules and the procedure for accurately and promptly informing family members, legal counsel or any other persons having a legitimate interest in the information on the places of detention of persons deprived of their liberty?
- (iii) How does your Government ensure the right to a prompt and effective judicial remedy as a means of determining the whereabouts of persons deprived of their liberty?
- (iv) Please provide information concerning safeguards to prevent the arbitrary deprivation of liberty, as well as to prevent torture and other acts of ill-treatment of persons deprived of their liberty.
- (v) How does your Government ensure that any person, having knowledge or legitimate interest, who alleges that a person has been subjected to enforced disappearance is able to lodge a complaint to a competent and independent State authority? How does your Government ensure that complaints are promptly, thoroughly and impartially investigated by that authority? What steps does your Government take to protect relatives of the disappeared from any form of reprisals?
- (vi) What State authority is designated to receive and investigate such complaints? Does this authority have access to all places where persons deprived of their liberty are being held and to each part of those places, as well as to any place in which there are grounds to believe that such persons may be found?
- (vii) How does your Government ensure the right of victims and their relatives to an effective remedy, which should at minimum guarantee cessation of violations,

restitution, compensation, rehabilitation, satisfaction and guarantees of non-repetition?

(viii) Please indicate if the political process to bring about an end to the conflict includes negotiations aimed at the design and implementation of transitional justice measures to address the gross violations of international human rights law and serious violations of international humanitarian law committed against civilians since March 2011.

(ix) Please provide information in relation to the functioning of the Working Group on the Release of the Detainees/Abductees, the Handover of Bodies and the Identification of Missing Persons and whether victims and their families are consulted or participate in its work.

Annex III

[English and Spanish only]

Replies to general allegations

Colombia

1. On 14 January 2021, the Government replied to the general allegation transmitted after the 122nd session (A/HRC/WGEID/122/1 para 60, annex I).

Información sobre la alegación general respecto del Estero de San Antonio

2. El Director de Justicia Transicional de la Fiscalía General de la Nación, mediante comunicación de 11 de diciembre de 2020, presentó, bajo el siguiente tenor, información respecto de las actuaciones realizadas respecto de la búsqueda de desaparecidos en el Estero San Antonio:

3. El señor Manuel Bedo Ya Holguín, presidente de la Asociación Nacional de Pescadores a Pequeña Escala & Artesanales de Colombia (ANPAC) allegó derecho de petición a finales de 2019, en donde relacionó varios hechos victimizantes en el municipio de Buenaventura, además de la posible presencia de restos humanos en el llamado Estero San Antonio.

4. El despacho 223 adscrito al Grupo de Búsqueda, Identificación y Entrega de Personas Desaparecidas (GRUBE) de la Dirección de Justicia Transicional, puso así en marcha la Fase 1 del Plan Nacional de Búsqueda, consistente en la compilación y documentación de la información indispensable para garantizar la eficacia de las acciones de búsqueda de las personas presuntamente inhumadas en el Estero San Antonio y la elaboración de protocolos técnicos aplicables a los procesos de búsqueda de cadáveres en cuerpos de agua, puesto que a la fecha no se cuenta con ellos.

5. Se ordenaron las siguientes actividades investigativas:

6. A. Ampliación de la información allegada por el señor Manuel Bedo Ya Holguín, presidente de la Asociación Nacional de Pescadores a Pequeña Escala & Artesanales de Colombia (ANPAC).

En diligencia de entrevista, el señor Bedoya Holguín afirmó que a partir del año 2000 los habitantes de Buenaventura fueron víctimas del conflicto armado promovido por el paramilitarismo, fenómeno que se caracterizó por la desaparición de más de 300 personas bajo la modalidad de desmembramiento en “casas de pique” siendo arrojadas posteriormente al Estero.

También indicó que la degradación del conflicto ha generado en los pobladores un temor generalizado a denunciar y brindar información: “conoce mamás, pero no dicen nada, no les saca usted ni unas palabras, se niegan a dar información. Pero en el barrio la playita hay muchas familiares quienes han sufrido las muertes de un familiar, pero no dicen nada. Hasta se ponen bravos si uno dice uno les pregunta algo (...)” (sic).

Esta problemática ha impedido poder establecer un universo real de desaparecidos en la zona debido al alto subregistro y bajo nivel de denuncia de los hechos ante las autoridades.

7. Ubicación de fuentes de información.

Se logró ubicar y entrevistar a un postulado a la Ley de Justicia y Paz que además de ser ex integrante del Bloque Calima de las AUC fue comandante de urbanos en el municipio de Buenaventura desde el año 2001 hasta el 18 de diciembre de 2004’.

La fuente indicó que ha enunciado y aceptado ante los Fiscales de Justicia y Paz su responsabilidad en la desaparición de varias víctimas en el municipio mencionado y que, en el rango temporal del 2000 al 2004, los paramilitares acordaron con miembros

de la Policía y la Armada Nacional no dejar los cuerpos de las personas asesinadas en las vías públicas para evitar llamados de atención a dichas autoridades, implementando así la modalidad de inmovilizar a las víctimas (amarradas de pies y manos) para ser llevadas en vehículos a los diferentes muelles clandestinos ubicados en zonas de bajamar donde se encontraban las embarcaciones de propiedad de las AUC.

De ahí eran conducidas a los manglares del Estero San Antonio y amarradas a sus raíces o dejadas entre 7 a 10 metros o de 20 a 30 metros de la orilla conforme el estado de la marea.

Agregó que “en el sitio denominado Estero San Antonio no hay fosas porque las víctimas no eran enterradas ahí, no había tierra firme, se dejaban amarradas a las raíces de los mangles con el estómago abierto, considero que a las fechas muchas de estas víctimas que se dejaron en estos Esteros va a ser imposible recuperar sus restos por el fenómeno de la marea, este fenómeno ayuda que los huesos se desintegren con mayor facilidad o en su defecto se encuentren marea más adentro ya que esto hace muchos años” (sic).

Por otra parte, el informante manifiesta estar en capacidad de mostrar a las autoridades los puntos en los cuales eran dejadas las víctimas, situación que será verificada una vez se cuente con los recursos logísticos y de seguridad que permitan su comparecencia en la zona’.

Adicionalmente, mediante correo electrónico del 21 de agosto del año en curso se solicitó a la Fiscalía 18 Delegada ante Tribunal indagar en diligencia de versión libre a los demás postulados del Bloque Calima de las AUC respecto a las desapariciones en el Estero de San Antonios.

En lo concerniente a las personas desaparecidas en un lapso distinto a la temporalidad del Bloque Calima (es decir diferente al año 2000 a 2004), el despacho 22J GRUBE se articuló con la Fiscalía 53 delegada del eje temático de desaparición forzada de Buenaventura’ para realizar las siguientes actividades investigativas:

- Labores de vecindario con apoyo de la Capitanía de Puerto de Buenaventura e Infantería de Marina, el ANPAC y la SIJIN con el fin de establecer la extensión del Estero, su área y los barrios lo conforman.
- Consultas en SIRDEC y sistema WATSON a fin de establecer el universo de desaparecidos reportados en los barrios que conforman el Estero.
- Consecución de mapas y ubicación de fuentes y/o testigos que indiquen posibles identidades de personas desaparecidas o muertas y lugares donde se encuentran inhumados clandestinamente.
- Revisión interna de las investigaciones que actualmente cursan en las fiscalías del eje temático de desaparición forzada de Buenaventura.
- Revisión de los registros que figuran tanto en SIJUF como SPOA de las investigaciones activas o inactivas por desapariciones ocurridas en Buenaventura del 01 de enero de 2006 al 31 de agosto de 2020.
- Análisis de contexto y asociación de casos dirigido a la construcción de patrones comunes en el actuar de los agentes generadores de violencia, como son la Empresa, los Urabeños, las AUC y las FARC que vienen afectando e impactando a la comunidad de Buenaventura, específicamente en los barrios LLERAS, SAN JOSE, ALFONSO LOPEZ, MURO YUSTI, VIENTO LIBRE, LA PLA YITA, LA PALERA, LA INMACULADA Y PUNTA DEL ESTE, PUEBLO NUEVO, JUAN XXIII, ROCKEFELLER Y SAN LUIS, BELLA VISTA, PAMPA LINDA Y CRISTAL.

El proceso de búsqueda se encuentra actualmente en la recolección de más datos para dar paso a las fases 2 y 3 del Plan Nacional de Búsqueda, esto es el análisis y verificación de la información con miras a la implementación de acciones para el impulso y avance de las investigaciones, además de la definición de mecanismos de búsqueda aplicables al contexto del caso.

8. C. Caracterización de la zona que abarca el Estero de San Antonio.

Con el objetivo de definir un contexto geográfico y medioambiental del Estero, se ofició a la Fuerza Naval del Pacífico del Ejército Nacional, al Establecimiento Público Ambiental (EPA), a la Corporación Autónoma Regional de Valle del Cauca (CVC), al Instituto de Investigaciones Marinas y Costeras (INVEMAR) y a la Dirección General Marítima (DIMAR) solicitando su caracterización.

Las respuestas han sido analizadas de manera conjunta con el Ejército Nacional y con los peritos del Grupo de Criminalística de Nivel Central con miras a definir estrategias de búsqueda viables.

9. D. Solicitud de apoyo a cuerpos de rescate.

El cuerpo técnico de investigación CTI de la Fiscalía General de la Nación no cuenta actualmente con buzos o personal especializado en procesos de búsqueda y recuperación de restos óseos en cuerpos de agua.

En consecuencia, el despacho 223 GRUBE y la Fiscalía 53 seccional de Buenaventura han solicitado al Ejército Nacional, a los Bomberos Voluntarios de Buenaventura y la Defensa Civil Colombiana de la Seccional Valle, el apoyo de recurso humano para dicha labor.

Los Bomberos Voluntarios y el Ejército Nacional respondieron que no cuentan con personal idóneo en el tema. Se está a la espera de una respuesta por parte de la Defensa Civil.

10. Restos óseos de personas víctimas de desapariciones forzadas halladas en el Estero San Antonio.

Según lo informado por la coordinación de los Grupos de Identificación Humana del CTI Nivel Central, se han recuperado varios cuerpos que fueron hallados por los pobladores en áreas de bajamar y flotando en las aguas del Estero San Antonio:

11. ENTERO SAN ANTONIO – BUENAVENTURA

12. Radicado Nunc 761096000163201002605 Fosa 1 Acta 1 - CNI Fecha Exhumación: 23/11/2010

Despacho Fiscal: 27 Seccional – Buenaventura Fuente: Sin Más Información

Resultados. Sexo: Indeterminado, Eda. Indeterminada; Talla: Indeterminada, Patrón Racial: Indeterminado; Manera De Muerte: Homicidio; Causa De Muerte: Indeterminada; No Apto Para Genética

13. Radicado Nunc 761096000163201002605 Fosa 2 Acta 2 – CNI Fecha Exhumación: 23/11/2010

Despacho Fiscal: 27 Seccional – Buenaventura Fuente: Sin Más Información

Resultados: Sexo: Indeterminado, Eda: Indeterminada; Talla: Indeterminada; Patrón Racial: Indeterminado; Manera De Muerte: Homicidio; Causa De Muerte: Indeterminada; No Apto Para Genética

14. Radicado Nunc 761096000163201002605 Fosa 3 Acta 3 – CNI Fecha Exhumación: 21/11/2010

Fiscal: 27 Seccional – Buenaventura Fuente: Sin Más Información

Resultados: Sexo: Indeterminado, Eda: Indeterminada, Talla: Indeterminada; Patrón Racial: Indeterminado; Manera De Muerte: Homicidio; Causa De Muerte: Indeterminada, No Apto Para Genética

15. De otra parte, se relaciona radicado NUNC, bajo el cual se recuperaron tres (3) cuerpos, en el Estero San Antonio, los cuales fueron entregados a Medicina Legal - Cali:

Radicado Nunc 761096000164201501606 Fecha Exhumación. 25/11/2015

Despacho: Fiscal Indagación – Buenaventura Fuente: Sin Información

16. Cuerpo Entregado A Medicina Legal Y Ciencias Forenses – Cali:

Teniendo en cuenta los informes de las diligencias de exhumación por parte del Grupo de Identificación Humana del CTI, la caracterización del Estero San Antonio realizada por la Corporación Autónoma Regional del Valle del Cauca – CVC y los resultados de genética de las muestras biológicas, la coordinación del Grupo de Criminalística conceptuó sobre los factores de descomposición que influyen en los cadáveres que se encuentran inmersos en agua desde la experiencia de la disciplina de la antropología forense, así.

17. Es importante recordar que los procesos de descomposición por los que atraviesa un cadáver desde el momento de su muerte hasta su recuperación en tierra o agua están relacionados con agentes físicos y químicos que participan en el deterioro y transformación de sus estructuras óseas y dentales, estos son: PH, clima, entorno, temperatura, humedad, e intervención al cadáver de fauna y plantas, además del tiempo transcurrido antes de su recuperación, como también a las heridas que causaron su muerte.

18. Estos procesos producen pérdida ósea, desmineralización y erosión que debilita las estructuras óseas hasta hacerlas desaparecer siendo reabsorbidas por el entorno o el medio donde estuvo expuesto el cadáver.

19. Haciendo una analogía del contexto y de los análisis en laboratorio sobre los casos recuperados en zonas de manglares, tenemos el caso de Tímbiqui, donde los cadáveres que llevaban 40 días en esta zona, se hallaron esqueletizados y desarticulados en su anatomía y dispersos por el manglar. Lo anterior puede ser producto de los animales carroñeros o del alto oleaje, o el denominado “reflujo de marea donde se observan velocidades fuertes de corriente” y las estructuras óseas meteorizadas, producto del alto índice humedad.

20. Se ha observado que los cuerpos recuperados de espejos de agua (ríos, manantiales, lagos, mar), por el alto grado de saturación de agua han perdido casi todas sus propiedades y en la mayoría de los casos, las estructuras óseas y dentales presentan erosión, desmineralización y por consiguiente extrema fragilidad.

21. Dentro de los análisis de los perfiles bioantropológicos del GIH Seccional Cali, realizados a los cadáveres recuperados de la zona del municipio de Buenaventura, según RADICADO NUNC 761096000163201002605, se puede observar que el sexo, edad, talla, causa de muerte, tienen un resultado indeterminado y las muestras biológicas (hueso y dientes) no fueron aptas para ser enviadas a cotejo genético. Son las condiciones que presentan las estructuras óseas y dentales, que no permiten mejores resultados.

Conformación de mesa técnica con peritos del grupo de Criminalística y de identificación humana del CTI Nivel Central.

22. Actualmente, la entidad no cuenta con protocolos o cartas de navegación ni antecedentes técnicos que permitan orientar la búsqueda de restos óseos en los contextos geográficos planteados en el caso que nos ocupa.

23. Por tal motivo, se solicitó a la coordinación de los Grupos de Criminalística del CTI Nivel Central la designación de un perito con experiencia en análisis y abordaje de procesos de recuperación de cadáveres en cuerpos de agua, para que en una mesa técnica exponga la existencia o no de estándares técnicos mínimos para el abordaje de casos de similar naturaleza.

24. Adicionalmente, se requirió un concepto sobre los aspectos técnicos de factibilidad de consecución de restos óseos de las personas inhumadas en el Estero San Antonio, el cual se encuentra actualmente en construcción.

Comunicación remitida al INVIAS

25. Mediante oficio dirigido al doctor Juan Esteban Gil Chavarría, Director del Instituto Nacional de Vías – INVIAS, se informó que el GRUBE se encuentra adelantando diferentes actividades investigativas encaminadas a la recolección de información que permita guiar los procesos de búsqueda de varias víctimas del delito de desaparición forzada arrojadas al Estero San Antonio en el marco del conflicto armado interno.

26. De este modo, y en vista a la inminente ejecución del contrato de obra e interventoría para el dragado de mantenimiento en ese corredor fluvial, se instó al Instituto a tomar las medidas de prevención y preservación necesarias dirigidas a evitar la pérdida de los CNI que presuntamente yacen en el Estero.

27. Por otra parte, se indicó que, si en la ejecución de la obra civil citada se presentan hallazgos de zonas de inhumación clandestina o de restos óseos expuestos, se informará inmediatamente a esta Dirección.

Reuniones con las autoridades municipales de Buenaventura, el Observatorio Social del Delito y las organizaciones de víctimas.

28. El despacho 22J GRUBE ha tenido comunicación permanente con las organizaciones sociales que representan los intereses de los familiares de las víctimas desaparecidas, el Observatorio Social del Delito, la alcaldía municipal y su secretaría de Gobierno, haciendo presencia institucional en cada una de las convocatorias realizadas a la fecha.

29. Se ha ilustrado a la comunidad sobre los avances y los retos planteados por el caso que nos ocupa, buscando la construcción de canales de comunicación y retroalimentación.

Actividades a realizar.

30. Se programará una diligencia de verificación con la fuente informante para que indique los puntos en los que eran dejadas las víctimas desaparecidas.

31. Dichas coordenadas serán analizadas de manera conjunta con el INVIAS, el Ejército Nacional y su Armada y el CTI con el objetivo de evaluar si los puntos señalados serán afectados por las labores de dragado, además del diseño de estrategias de búsqueda aplicables al contexto de la zona a abordar, esto, teniendo en cuenta que las zonas de manglar se caracterizan principalmente por su difícil acceso al ser conformadas por raíces que impiden la navegación de ciertas embarcaciones y su recorrido a pie es difícil por ser terreno movedizo.

32. Desde el punto de vista técnico – científico se analizará la información recaudada una vez se finalice la fase 1 del PNB y se buscará el apoyo de organismos nacionales e internacionales que cuenten con personal calificado para el abordaje del caso en el contexto medioambiental actual.

Observaciones sobre algunos casos de conocimiento del Grupo de Trabajo

33. La Dirección de Asuntos Internacionales de la Fiscalía General de la Nación, mediante comunicación de 29 de diciembre de 2020, remitió información actualizada respecto de los casos ubicados en las casillas números 715, 282, 254, 887, 838, 531, 821 y 820, de los 943 casos bajo conocimiento del ilustre Comité.

34. Vale precisar que la Fiscalía Delegada para la Seguridad Ciudadana advirtió que: “[...] en relación a los restantes casos a cargo de dicha Delegada, no se encontró actualización en los sistemas misionales de información SIJUF y SPOA.[...]”

Kingdom of Saudi Arabia

35. On 10 August 2020, the Government replied to the general allegation transmitted after the 121st session (A/HRC/WGEID/121/1 para 112, annex I).

In response to the request to provide any additional information or comment on the allegations

36. The allegations and claims are untrue, based as they are on unfounded and uncorroborated information.

37. In the context of its cooperation with international human rights mechanisms, Saudi Arabia wishes to point out that its domestic law, which is derived from Islamic sharia and complies with the country’s international obligations, includes provision for the respect and

promotion of human rights. The law sets forth a number of statutory rights and safeguards, pursuant to which a judge is required to adjudicate fairly. Many of these principles are enshrined in the Basic Law of Governance, article 26 of which requires the State to protect human rights in accordance with Islamic sharia. Article 36 of the Basic Law of Governance stipulates that: “The State shall ensure the security of all its citizens and residents. The movement of individuals may not be restricted, nor may they be detained or imprisoned save in accordance with the law.”

38. Under article 7 of the Basic Law of Governance, governance in Saudi Arabia derives from the principles of Islamic sharia. Moreover, as per article 8 of the Basic Law, governance rests upon justice, consultation and equality, likewise in accordance with Islamic sharia. For its part, article 44 of the Basic Law defines the authorities of the State as: the judiciary, the executive and the regulatory authority. Each of the three has a specific mandate and they cooperate with one another in the exercise of their functions.

39. The judiciary in Saudi Arabia enjoys complete independence in the exercise of its functions meaning that it operates impartially and without external influence. No one, in fact, may interfere in its work. The judiciary derives its authority and principles from Islamic sharia, which enshrines the principle of justice as the basis of governance. Judicial independence is guaranteed under article 46 of the Basic Law of Governance, which reads: “The judiciary is an independent authority and the decisions of judges are subject to no authority other than that of Islamic sharia.” Article 1 of the Statutes of the Judiciary states: “Judges are independent. They are subject to no authority other than Islamic sharia and statutory law, and no one may interfere in the course of justice.” Moreover, according to article 48 of the Basic Law of Governance: “The courts apply the provisions of Islamic sharia to the cases that come before them in accordance with the Qur’an and the Sunna and with laws decreed by the ruler that do not conflict with the Qur’an and the Sunna.” As for article 49 of the Basic Law: “The courts in Saudi Arabia are competent to adjudicate in all crimes and disputes, with the exception of cases that fall under the jurisdiction of the Board of Grievances (the administrative judiciary).”

40. It should be noted that no one may be arrested, detained or restricted in his or her freedom of movement save as provided for by law, in accordance with article 36 of the Basic Law of Governance. Article 38 of the Basic Law enshrines the principles of the individual nature of punishment and the non-retroactive nature of laws. It states: “Penalties are personal and there can be no offence and no penalty save with reference to the provisions of sharia or statutory law. Penalties can be imposed only for actions subsequent to the enactment of a law.” For its part, article 3 of the Code of Criminal Procedure stipulates: “No one may be sentenced to a criminal penalty save for an act that is prohibited by sharia or statutory law and after being convicted in a trial conducted in accordance with due process of law.” The laws of Saudi Arabia envisage a number of procedural safeguards which regulate criminal proceedings, guarantee the rights of defendants and ensure that the latter are presumed innocent until found guilty under the terms of a final court judgment handed down in conformity with the legal and statutory requirements set forth in the provisions of the Code and of other laws relevant to the nature of the proceedings.

41. Under the laws of Saudi Arabia, all accused persons are guaranteed to have their case examined by a competent and independent court in a fair and public trial during which they are given the possibility of defending themselves, of calling upon the assistance of lawyers and of challenging the court’s rulings against them. Those rulings are then subjected to review before courts of a higher level. Saudi domestic laws guarantee freedom of opinion and expression for all persons unless such acts are deemed to breach or exceed the bounds of public order or the norms applicable to society, its members or its precepts. Such a restriction is consistent with the relative international standards, including article 29 (2) of the Universal Declaration of Human Rights, which states: “In the exercise of his rights and freedoms, everyone shall be subject only to such limitations as are determined by law solely for the purpose of securing due recognition and respect for the rights and freedoms of others and of meeting the just requirements of morality, public order and the general welfare.” It is likewise consistent with article 19 of the International Covenant on Civil and Political Rights according to which all persons have the right to hold opinions without interference and the right to freedom of expression, the latter being subject to certain restrictions such as are

necessary for respect of the rights or reputations of others and for the protection of national security or of public order, or of public health or morals.

42. All citizens and residents, men and women, enjoy their rights and exercise their freedoms without discrimination, in accordance with national law. No group, regardless of its designation, is accorded precedence with regard to the exercise of those rights and freedoms. Any person whose rights are violated may lodge a complaint using the available legal remedies.

43. Under the laws of Saudi Arabia, all accused persons are guaranteed to have their case examined by a competent and independent court in a fair and public trial during which they are given the possibility of defending themselves, of calling upon the assistance of lawyers and of challenging the court's rulings against them. Those rulings are then subjected to review before courts of a higher level. Moreover, no one may be sentenced to a criminal penalty save for an act that is prohibited by sharia or statutory law and after being convicted in a trial conducted in accordance with due process of law, as explained above. Investigators have the right to prevent an accused person from communicating with others for a limited period if that is in the interests of the investigation, without prejudice to the person's right to contact a legal representative or lawyer. This is a legal provision enshrined in article 119 of the Code of Criminal Procedure.

44. When accused persons make confessions of their own free will before the investigating authority, they must then endorse those confessions before the courts, in accordance with article 101 of the Code of Criminal Procedure. In making a judgment, the judge does not rely on confessions but on factual and presumptive evidence, arrest and search reports, witness testimonies, and cross-examinations and statements heard during the trial proceedings. Measures taken by the judge in that context may comprise hearing witnesses, visiting and inspecting the scene of the offence and seeking the assistance of experts, including forensic medical examiners. The trial, in fact, serves as the final investigation and therefore necessitates safeguards and protection for the parties involved. Article 161 of the Code of Criminal Procedure provides that if at any time accused persons confess to the charges against them, the court must hear their statements and question them on the details. It is a violation of Islamic sharia and domestic law to obtain evidence through torture and, under article 187 of the Code, any course of action that is contrary to Islamic sharia and applicable statutory law is invalid.

45. The Presidency of State Security is a government agency that concerns itself with all matters related to national security. Its functions, mandate and duties are not discretionary but are defined in domestic law, and it does not conduct trials. Like a number of other government agencies, it is associated with the Prime Minister. The presidency was established in order to enhance the capacities of security agencies, improve security-related decision-making and formulate security policies.

46. As regards the Public Prosecution Service, it is part of the Saudi judiciary and is entirely independent in the performance of its duties, meaning that it operates with full impartiality and without being swayed or influenced, and no one has the right to interfere in its work, in accordance with the Public Prosecution Act.

47. Judges in Saudi Arabia are appointed by decree of the Supreme Judicial Council, endorsed by royal order, in accordance with article 47 of the 2007 Statutes of the Judiciary, which stipulates: "Appointment and promotion in the judiciary shall be by royal order, pursuant to a decree of the Supreme Judicial Council setting forth the formal requirements applicable in each individual case." Judges are not appointed unless in possession of accredited diplomas. They are subject to certain conditions and are incorporated into the judiciary in accordance with articles 31 to 42 of the above-mentioned Statutes.

48. The functions of the judiciary and those of the executive are separate, each having its own specific mandate and remit. The judiciary enjoys complete independence in the exercise of its functions, as explained earlier.

49. With regard to the case involving the citizen Khaled al-Omair, the reply from Saudi Arabia made clear the reasons for his detention, the steps taken in his case at that time and

the fact that they bore no relation to his complaint that he had suffered torture in the previous case. The reply also indicated the date and place of his detention.

50. The laws of Saudi Arabia are consistent with articles 2, 3, 4, 7, 9, 10, 12, 13 and 14 of the International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance.

In response to the request to provide information about safeguards against enforced disappearance

51. Domestic law in Saudi Arabia provides adequate human rights safeguards, including protection against enforced disappearance and other abuses. There are no secret detention centres in the country and, in accordance with article 26 of the Code of Criminal Procedure, persons may be arrested only by a law enforcement agency and under an arrest order issued by the competent authority. Under article 2 of the Code, persons may be detained or imprisoned only in a location designated for such purposes and for the period prescribed by the authority. According to article 37 of the Code: “No person shall be detained or imprisoned except in places designated for that purpose by the law. The administrator of a prison or detention centre may not admit anyone except pursuant to an order specifying the reasons for and period of detention, duly signed by the competent authority. The inmate shall not remain in custody following the expiry of the period specified in that order.”

52. The placement, transfer and release of prisoners and detainees is to be recorded in special registers, as per article 7 of the Prison and Detention Act. For its part, article 114 of the Code of Criminal Procedure states: “Detention shall end after 5 days unless an investigator sees fit to extend the period of detention in which case he shall, prior to expiry of that period, refer the file to the director of the Public Prosecution Service in the relevant province – or the person deputized to act for him from among the heads of the departments within his jurisdiction – so that he may issue an order, either to release the detainee or to extend the detention for a further period or successive periods, provided that the total does not exceed 40 days from the date of arrest. In cases requiring detention for a longer period, the matter shall be referred to the director of the Public Prosecution Service – or the person deputized to act for him – so that he may issue an order to extend the detention for a further period or successive periods, provided that each period does not exceed 30 days. Following that time, the accused must either be referred to the competent court or released. In exceptional cases that require detention for a longer period, the court may approve an application to extend the detention for a further period or successive periods as it sees fit, issuing a reasoned judicial ruling to that effect.”

53. All detention centres and prisons in Saudi Arabia are subject to judicial, administrative, health and social inspections in accordance with article 5 of the Prison and Detention Act. Moreover, under article 7 of the Act, no one may be placed in, transferred to or released from a prison or detention centre without a written order from the competent authority. The Public Prosecution Service carries out its oversight duties in line with its own Statutes, article 3 (f) of which grants prosecutors the authority to supervise and inspect prisons, detention centres and any other location in which criminal sentences are enforced, to receive complaints from prisoners and detainees, verify the legitimacy of their imprisonment or detention, check whether any persons are being held beyond the expiry of the specified term, take the steps to secure the release of persons imprisoned or detained without legitimate reason and launch legal proceedings against the persons responsible. For its part, the Human Rights Commission is authorized to visit prisons and detention centres at any time and without official permission, pursuant to article 5 (6) of its Statutes. In accordance with articles 5 and 11 of the Statutes, it verifies any potential violations that might have occurred and refers them to the competent authorities for them to take the necessary legal measures.

54. The National Society for Human Rights, which is a civil society association, also visits prisons and detention facilities, interviews inmates and detainees, receives complaints, monitors any violations that might have occurred and follows up with the competent authorities.

55. Offices have been allocated inside prisons for the Public Prosecution Service, the Human Rights Commission and the National Society for Human Rights. This helps to

facilitate the exercise of their oversight mandate, which includes receiving complaints from prisoners and detainees, ascertaining their veracity and addressing them promptly and directly.

56. Accused persons are to be referred to the investigating authorities within 24 hours of arrest, according to article 34 of the Code of Criminal Procedure, which stipulates: “A law enforcement official must immediately take the statement of the arrested person. If there appears to be sufficient evidence to charge that person, he must be referred to the investigating judge, along with the police report, within 24 hours. The investigating judge must interrogate the arrested person within 24 hours then order either his arrest or release.” Accused persons are to be questioned as soon as they have been arrested and, if this is not possible, they are to be placed in detention for a period not exceeding 24 hours. Once that period has passed, the director of the place of detention must inform the head of the department to which the investigator in question belongs, and the department must then proceed to investigate the accused person or order his release. This provision is enshrined in article 109 of the Code while, under article 118, law enforcement officials may not interview or communicate with a detainee without written authorization for the investigator. The article reads: “The director of a prison or detention centre may not authorize a law enforcement official to communicate with a detainee without written authorization for the investigator. In such a case, the name of the person so authorized, the time of the interview and the date and content of the authorization are to be recorded in the register.”

In response to the request concerning the right to a prompt and effective judicial remedy as a means of determining the whereabouts of persons deprived of their liberty

57. Under domestic law, State institutions have a legal obligation to ensure that all individuals are treated fairly, regardless of their religion, race, gender or nationality. If any of those institutions or their representatives, or anybody else, violates a person’s rights, there are a number of mechanisms that provide effective human rights safeguards within a reasonable time frame, in accordance with the law. These include the courts and governmental and non-governmental human rights institutions.

58. The right to challenge the legality of arrest or detention is a general principle of Saudi law and is set forth in article 115 of the Code of Criminal Procedure, which stipulates: “When an accused person is detained, the original detention order is to be delivered to the director of the detention centre, who is to sign a copy of the order as an acknowledgement of receipt. Pretrial detainees may lodge a complaint against a detention order or a detention-extension order. The complaint is to be submitted to the head of the investigating body to which the investigator belongs, the head of the branch or the Public Prosecutor, as appropriate, and a decision is to be taken within five days of the date of submission.”

59. One of the safeguards consists in the obligation to make accused persons aware of their legal rights at the moment of arrest or detention, in accordance with article 22 of the implementing regulation to the Code of Criminal Procedure, which states: “On arrest or detention, accused persons shall be informed of the following:

- (a) The reasons for the arrest or detention;
- (b) Their right to seek the assistance of a legal representative or lawyer during investigation and trial;
- (c) Their right to communicate with a person whom they wish to inform of their arrest or detention.

60. Accused persons are required to sign to acknowledge that they have been made aware of those rights. Any refusal to sign shall be noted in the record.”

61. The safeguards also include the right to seek the assistance of a defence lawyer or legal representative. In fact, article 4 (1) of the Code of Criminal Procedure reads: “Accused persons have the right to avail themselves of the services of a legal representative or lawyer during the investigation.” Article 70 of the Code states: “The investigator may not separate an accused person from his legal representative or lawyer during the investigation.” For its part, article 139 of the Code stipulates: “If persons lack the financial means to seek the

assistance of a lawyer, they may ask the court to appoint one to defend them, at State expense, as set forth in the regulations.” Under article 19 of the Act regulating the legal profession, all judicial bodies and investigating authorities must provide lawyers with the facilities they need to carry out their duties and must allow them to examine the case documents and be present during the investigation. Lawyers’ requests, furthermore, may not be refused without a legal justification. Additionally, the Charter of the Saudi Bar Association contains provisions to support the role of lawyers in promoting and protecting human rights.

In response to the request concerning rules and procedures to ensure that families, lawyers or any other person with a legitimate interest are informed immediately and precisely as to the whereabouts of persons deprived of their liberty

62. Anyone who has been arrested and detained may communicate with a person of their choice to inform them of the situation, in accordance with article 36 (1) of the Code of Criminal Procedure, which stipulates: “Persons who are detained shall be treated in a manner conducive to the preservation of their dignity and shall not be harmed physically or mentally. They shall be informed of the reasons for their detention and shall have the right to contact anyone whom they wish to notify them of their detention.” Article 116 of the Code states: “Persons arrested or detained are to be informed immediately of the reasons for their arrest or detention and they have the right to communicate with a person of their choice. This shall take place under the supervision of a law enforcement official.” Moreover, following arrest or detention, accused persons are made aware of their right to communicate with an individual of their choice, pursuant to article 22 of the implementing regulation to the Code of Criminal Procedure, as indicated in the reply to No. 3 above.

In response to the request concerning safeguards to prevent torture and other forms of ill-treatment against persons deprived of their liberty, and how personnel of national security agencies are trained in article 6 (3) of the Declaration

63. The laws of Saudi Arabia prohibit and punish torture and contain a series of guarantees and measures aimed at ensuring that no detainee or prisoner is subjected to torture, ill-treatment or other cruel, inhuman or degrading treatment. Article 2 of the Code of Criminal Procedure stipulates that no person may be arrested, searched, detained or imprisoned except where provided for by law, and that a person may be detained or imprisoned only in a location designated for such purposes and for the period prescribed by the competent authority. Moreover, arrested persons may not be subjected to physical or mental harm or to torture or ill- or degrading treatment. Article 36 of the Code also requires that arrested persons be treated in a manner that preserves their dignity and that they should not be subjected to physical or mental harm. Under article 102 of the Code, the interrogation of accused persons is to be conducted in a manner that does not influence their will to make statements. They must not be required to take an oath or be subjected to coercive measures. Nor may they be interrogated outside the premises of the investigating authority unless the investigator deems such action to be necessary.

64. Under article 118 of the Internal Security Forces Act, the offences provided for in Royal Decree No. 43 are prohibited for officers, non-commissioned officers and personnel, and entail an investigation, a disciplinary court-martial and a criminal trial. Article 28 of the Prison and Detention Act prohibits the use of violence of any kind against prisoners or detainees and envisages disciplinary measures against civilian or military officials who perpetrate such acts, without prejudice to any criminal penalty they may also incur. Pursuant to article 2 (8) of Royal Decree No. 43 of A.H. 1377 (A.D. 1958), public officials who, in the course of their duties, inflict ill-treatment or use coercion such as torture, cruelty, confiscation of property or denial of personal liberties – including exemplary punishment, imposition of fines, imprisonment, exile or mandatory residence in a certain place and illegal entry into private dwellings – face imprisonment for up to 10 years.

65. Saudi Arabia remains bound by the human rights treaties to which it is a party, including the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, which are considered to be part of domestic law.

66. Members of the Public Prosecution Service supervise the conduct of law enforcement officers pursuant to article 25 of the Code of Criminal Procedure, which stipulates: “Law

enforcement officials – in the discharge of their law enforcement duties as envisaged in the present Act – are under the supervision of the Public Prosecution Service. The Service may ask the competent authority to look into cases involving persons responsible for violations or shortcomings in the discharge of their duties, and it may request that disciplinary proceedings be launched, without prejudice to the right also to bring criminal charges.” Thus, all the actions of law enforcement officials are monitored and supervised by the Public Prosecution Service. This is to prevent any violation of the rights, safeguards and rules enshrined in law in general and in the Code of Criminal Procedure in particular, and to hold to account persons responsible for violating such provisions. Anyone may, without legal retribution, refuse to obey orders or instructions that are at variance with the law. Provisions that conflict with Islamic sharia, or with statutory laws deriving from Islamic sharia, are considered null and void, in accordance with article 187 of the Code, which reads: “Any action that is inconsistent with the provisions of Islamic sharia and the legislation derived therefrom shall be deemed null and void.” Law enforcement officials are given specialized training courses on the application of the law while, for its part, the Human Rights Commission organizes courses, lectures, seminars and workshops to give human rights workers (governmental and non-governmental) the technical skills necessary to enable them to carry out their duties, on the basis of international human rights standards and in the light of the provisions of Islamic sharia.

In response to the question regarding how the Government ensures that anyone with knowledge or a legitimate interest who alleges that a person has been subjected to enforced disappearance has the right to complain to a competent and independent authority. What guarantees exist to ensure that complaints are investigated by the authorities promptly, thoroughly and impartially? What measures are taken to protect complainants from reprisals?

67. Saudi domestic laws provide protection for informants and witnesses in criminal cases, including cases of enforced disappearance. People are encouraged to denounce such crimes and reports are dealt with seriously even when made anonymously. Under the provisions of article 27 of the Code of Criminal Procedure, law enforcement officials are required to accept all reports and complaints they receive. The article reads: “Law enforcement officials, each within their jurisdiction, are required to accept all reports and complaints they may receive regarding offences. They – and the subordinates under their supervision – are to examine those reports and complaints, gather relevant information to be noted in records that they are required to sign, summarize and date that information in a register held for that purpose and promptly notify the Public Prosecution Service. Law enforcement officials are required, moreover, to go to the scene of an incident, secure the area, take possession of any items that may have a bearing upon the offence, safeguard evidence and take such measures as the situation might require. All the measures taken in that regard are to be noted in a special register which is to be signed by the law enforcement officials and his assistants.” Under article 40 of the Code of Criminal Procedure, anyone who is aware that a prisoner or detainee is being held unlawfully, or in a place not intended for imprisonment or detention, is required to notify the Public Prosecution Service. The article states: “Anyone who knows that a person is being imprisoned or detained unlawfully, or in a place not intended for imprisonment or detention, must notify the Public Prosecution Service. The competent official from the Service must go immediately to the place where the prisoner or detainee is located, conduct an investigation and order the person’s release if he is being unlawfully imprisoned or detained. The official shall write a report to that effect for submission to the competent authority so that it may launch legal proceedings against the persons responsible.” Reports of a prisoner or detainee being held unlawfully, or in a place not intended for imprisonment or detention, are to be accepted even if the party making the report has no legitimate interest in the matter. The competent official from the Public Prosecution Service then goes to the place in question and takes the necessary steps, as per article 27 of the implementing regulation to the Code of Criminal Procedure, which reads: “(a) Oral or written reports concerning a prisoner or detainee being held unlawfully, or in a place not intended for imprisonment or detention, are to be accepted under article 40 of the Code, even if the party making the report has no legitimate interest in the matter. A record is to be drawn up that contains the personal information of the party making the report and the contents of the report itself; (b) The head of the branch or of the competent department is to

inform the Public Prosecution Service of the existence of a prisoner or detainee being held unlawfully, or in a place not intended for imprisonment or detention. The party thus informed must immediately assign an official from the Service to go to the place where the prisoner or detainee is located and take the measures required under article 40 of the Code.” Investigators may conceal the identity of a witness if they believe that the interests of the investigation or of the witness himself so require. This possibility is enshrined in article 69 (3) of the implementing regulation, which stipulates: “Investigators may conceal the identity of a witness and not confront the witness with the parties to the case or with other witnesses, if they believe that the interests of the investigation or of the witness himself so require.” Anyone who seeks to intimidate or interfere with a witness is liable to be imprisoned for up to 24 hours, by order of the courts. Such an order is definitive, in accordance with article 119 of the implementing regulation, which reads: “Persons who are at the origin of any attempt to intimidate or interfere with witnesses while they are making their testimony shall be dealt with in accordance with article 142 of the Code and article 100 of the implementing regulation.” For their part, the courts protect witnesses against any attempted intimidation or interference in accordance with article 168 of the Code of Criminal Procedure, which stipulates: “Testimony shall be given at the court session, and each witness shall be heard separately. Where necessary, witnesses may be kept apart or confronted with each other. The court shall refuse to raise any question that is intended to influence the witness, or any leading question. The court shall not permit the raising of indecent questions unless they relate to material facts conducive to a ruling in the case. The court shall protect witnesses against any attempt to intimidate or confuse them during the delivery of testimony.” The Public Prosecution Service supervises and oversees prisons, detention centres and any other location in which criminal sentences are enforced. It receives complaints from prisoners and detainees, takes steps to secure the release of persons imprisoned or detained without legitimate reason, and launches legal proceedings against the persons responsible, as explained under No. 2 above. As article 68 of the Code of Criminal Procedure makes clear, such complaints are not to be disclosed: “The proceedings of the investigation and its outcomes are considered to be confidential and must not be disclosed, either by investigators or by their assistants, such as clerks, experts or others who, by virtue of their professional duties, are associated with the investigation. Persons who violate this provision will be held liable.” The party making the report may choose whether or not to disclose his own name. The misuse or abuse of authority on the part of public servants is prohibited under article 12 (a) and (b) of the Civil Service Act, which stipulates: “Public servants are prohibited from misusing their professional mandate or abusing their authority.” Moreover, the duties of public law enforcement officials (civilian and military) are enshrined in the laws that govern and regulate their functions. These include Royal Decree No. 43 – which criminalizes ill-treatment or coercion, such as torture, cruelty, confiscation of property or denial of personal liberties, in the course of discharging public duties – as well as other laws. Internal instructions and directives rest on the assumption that these laws are an integral part of the duties of public officials, who must abide by such laws and, if they fail to do so, face both criminal and disciplinary action. They cannot evade that responsibility and any transgression of powers or misuse of authority is investigated and punished.

In response to the question regarding which State authority is responsible for receiving and investigating such complaints and whether that authority is able to access all places where persons deprived of their liberty are being held and each part of those places, as well as any place in which there are grounds to believe that such persons may be found

68. The Public Prosecution Service, which exercises its functions with complete independence, supervises, oversees and inspects prisons, detention centres and any other location in which criminal sentences are enforced, as explained in Nos. 2 and 6 above. In fact, article 38 of the Code of Criminal Procedure states: “Competent members of the Public Prosecution Service shall, at any time and without regard to official hours, visit prisons and detention centres within their jurisdictional areas to ascertain that no one is being unlawfully imprisoned or detained. They shall examine the records of such prisons and detention centres, have access to prisoners and detainees, hear their complaints and accept any submissions they make in that connection. The wardens of prisons and detention centres shall provide the members of the Public Prosecution Service with everything they need to perform their

duties.” According to article 39 of the Code: “Prisoners and detainees have the right to submit, at any time, a written or verbal complaint to the warden of the prison or detention centre and request that it be conveyed to a member of the Public Prosecution Service. The warden must accept the complaint and forward it at once, after recording it in a special register. The prisoner or detainee must receive acknowledgement of receipt. The administration of the prison or detention centre is required to allocate a separate office for members of the Public Prosecution Service from which they can monitor the conditions of prisoners and detainees.”

69. Moreover, as explained under No. 2 above, the Human Rights Commission can visit prisons and detention centres at any time and without official permission. It receives human rights-related complaints and verifies any potential violations that might have occurred, which it refers to the competent authorities for them to take the necessary legal measures. For its part, the National Society for Human Rights, which is a civil society association, also visits prisons and detention facilities, interviews inmates and detainees, receives complaints, monitors any violations that might have occurred and follows up with the competent authorities. Moreover, offices have been allocated inside prisons for the Public Prosecution Service, the Human Rights Commission and the National Society for Human Rights. This helps to facilitate the exercise of their oversight mandate, which includes receiving complaints from prisoners and detainees, ascertaining their veracity and addressing them promptly and directly.

In response to the question regarding the means available to ensure access to effective legal remedies for victims of enforced disappearance, including the families of disappeared persons

70. Under the Basic Law of Governance, all persons have the right to seek legal redress on an equal footing and without discrimination. Article 47 of the Basic Law states: “All citizens and residents of the Kingdom of Saudi Arabia have an equal right to take legal action.” Any victim, or that victim’s heirs, can always bring private criminal case, in accordance with article 16 of the Code of Criminal Procedure, which reads: “The victim or his representatives or heirs may initiate a criminal action in respect of all cases involving a private right of action and pursue such proceedings before the competent court; in such circumstances, the court must summon the public prosecutor to attend.” Any person who has suffered harm as the consequence of a crime, or that person’s heirs, may pursue private action even if the request in that regard was not accepted during the investigation. This is enshrined in article 147 of the Code, which reads: “Any person – or his heirs – who has suffered detriment as a result of an offence shall be entitled to pursue a private action before the court that is hearing the criminal case, at any stage of the proceedings, even if the request was not deemed admissible during the investigation.” If the person who has suffered harm as the consequence of a crime does not have legal capacity and has no legal or testamentary guardian, the courts must appoint a guardian to pursue that person’s private action. This is set forth in article 148 of the Code, which stipulates: “If the victim of an offence has neither legal capacity nor a legal or testamentary guardian, the court before which the criminal case is being brought shall appoint a representative to pursue the victim’s private action.” Article 17 of the Code reads: “In cases where a private right of action is envisaged, no criminal proceedings or investigation may be initiated other than on the basis of a complaint filed by the victim or his representatives or heirs, unless the Public Prosecution Service considers it to be in the public interest to institute proceedings and investigate those offences.”

Annex IV

Press releases and statements

1. On 5 October 2020, the Working Group, together with other special procedure mechanisms, issued a [press release](#) calling on the UK Parliament to reject a government bill they say would give British soldiers advance immunity for war crimes and crimes against humanity.¹
2. On 12 October 2020, the Working Group, together with other special procedure mandates, issued a [press release](#) calling for the end to detention and intimidation of peaceful protesters.
3. On 27 November 2020, the Working Group, together with other special procedure mandates, issued a [press release](#) calling for the release of Egyptian human rights defenders jailed after meeting diplomats.
4. On 30 November 2020, the Working Group, together with other special procedure mandates, issued a [press release](#) calling on governments around the world to do more to prevent slavery and exploitation during the COVID-19 pandemic.
5. On 7 December 2020, the Working Group, together with other special procedure mandates, issued a [press release](#) indicating that the decision to release on bail three senior staff from the Egyptian Initiative for Personal Rights (EIPR) was a positive first step.
6. On 9 December 2020, the Working Group, together with other special procedure mechanisms, issued a [press release](#) calling on the Pakistan to uphold its human rights obligations by initiating prompt, thorough and impartial investigations into acts of enforced disappearances and torture, in particular concerning the incommunicado detention of human rights defender Idris Khattak.
7. On 16 December 2020, the Working Group endorsed a [press release](#) issued by the Special Rapporteur on the situation of human rights defenders, expressing dismay at the treatment of human rights defenders and lawyers in China, as they continue to be charged, detained, disappeared and tortured five years after the start of a crackdown on the profession under the guise of national security concerns.²
8. On 18 January 2021, the Working Group, together with other special procedure mechanisms, issued a [press release](#) condemning the violent events at the US Capitol in Washington and calling on the United States of America to de-escalate tensions and unify the country in full respect for democracy and the rule of law.
9. On 1 February 2021, the Working Group, together with other special procedure mechanisms, issued a [press release](#) calling on Russia to ensure historian and human rights defender Yuri Alexeevich Dmitriev has a fair trial amid concerns the proceedings against him are politically motivated after a court ordered he stop using his own lawyer and engage a state appointed counsel.³
10. On 1 February 2021, the Working Group, together with other special procedure mechanisms, issued a [press release](#) calling on Azerbaijan and Armenia to promptly release prisoners of war and other captives from the recent Nagorno-Karabakh conflict, and to return bodies to families for burial with due respect for cultural customs.⁴
11. On 4 February 2021, the Working Group together with other special procedure mechanisms, issued a [press release](#) calling on Iran to stop the execution of Baloch minority prisoners condemning the hanging of Javid Dehghan, an Iranian from the Baloch minority, on 30 January 2021.

¹ <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26342&LangID=E>.

² <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26612&LangID=E>.

³ <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26703&LangID=E>.

⁴ <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26702&LangID=E>.

12. On 5 February 2021, the Working Group, together with other special procedure mechanisms, issued a [press release](#) urging the Sri Lankan authorities to stop rolling back hard fought progress made on rebuilding democratic institutions, and to press for accountability for past crimes and deliver justice for victims and promote reconciliation between communities.⁵

⁵ <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26725&LangID=E>.

Annex V

Other activities

1. On 1 October 2020, Bernard Duhaime and Luciano Hazan participated in an event at the University of the País Vasco (Spain) in commemoration of the 40th anniversary of the Working Group.
 2. On 28 October 2020, Luciano Hazan held a meeting with the Ministry of Justice and Human Rights in Chile, to discuss the mandate of the Working Group.
 3. On 27 October 2020, Luciano Hazan participated in an event organized by the International Commission of Jurist and the Human Rights Joint Platform, with a presentation on enforced disappearances in Turkey.
 4. On 20 November 2020, Luciano Hazan participated in a meeting entitled “*The right to search for the disappeared*”, with the participation of national search units of Mexico, Colombia, El Salvador and Peru, and with representatives of the Committee on Enforced Disappearances and the Interamerican Commission on Human Rights.
 5. On 10 December 2020, Luciano Hazan presented the Working Group’s thematic report on Standards and public policies for an effective investigation of enforced disappearances, in a meeting with the *Movimiento por nuestros desaparecidos* in Mexico.
-